Document: EB 2011/102/R.13
Agenda: 10
Date: 5 April 2011
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

جمهورية الهند

برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

مذكرة إلى ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Nigel Brett
مدير البرنامج القطري
رقم الهاتف: 2516 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: n.brett@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة الثانية بعد المائة
روما، 10-12 مايو/أيار 2011

للاستعراض

المحتويات

الذيول

الملفات الرئيسية

موجز الاستراتيجية القطرية

1- تطور برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الحالي من خلال عملية تولت الدور القيادي فيها إدارة الشؤون الاقتصادية التابعة لوزارة المالية الهندية. فقد جاء هذا البرنامج نتاجا لعملية تشاور مكثفة جرت في الهند وأفادت من خبرة الصندوق وتعلمه وطنياً ودولياً. وقد روعيت عند تصميم برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الدروس المستفادة من المشروعات السابقة والجارية في الهند، وعملية التعلم والتوصيات المكتسبتين من تقييم البرنامج القطري، وهو التقييم الذي تم مؤخرا.

2- يضم برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الاتفاقات التالية: أولاً، الاتفاق بين الحكومة والصندوق على اختيار مشاريع الاستثمار التي تقترحها حكومات الولايات والوزارات التنفيذية المركزية، وذلك بعد مواءمة تلك المشاريع مع برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية ومع المعايير الموضوعة من قبل إدارة الشؤون الاقتصادية. وسوف يتأكد أيضا، من خلال مراعاة معايير صارمة في تصميم المشاريع، التزام الولاية أو الوزارة المنفذة والطاقة الاستيعابية للمشاريع المقترحة. ثانيا، الاتفاق على اقتصار مشاريع الاستثمار المستقبلية على الولايات التي تنفذ فيها مشاريع من قبل الصندوق في الوقت الراهن. ثالثا، فيما يتعلق باعتبارات الكفاءة، الاتفاق على أن يضطلع الصندوق بعدد مشاريع أقل يكون متوسط القروض الممنوحة بموجبها أكبر بصورة معتبرة. وأخيرا، الاتفاق على أن تكون إدارة المعرفة واحدة من الأولويات، على أن تركز على البحث عن المعرفة وتوليدها والتحقق منها وتعميمها. كما سيركز البرنامج على نقل وتوسيع نطاق الأفكار والابتكارات الناجحة كي يصل البرنامج إلى أكبر عدد ممكن من السكان الريفيين الفقراء.

3- سوف يستمر برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية في التركيز الذي يوليه الصندوق لأحوال أشد السكان الريفيين فقرا وتهميشا ومن يقطن منهم في أنأى المناطق البعلية، وهم كما يلي: (1) المجتمعات القبلية؛ (2) المزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة؛ (3) المعدمون؛ (4) النساء؛ (5) الشباب العاطل عن العمل. وسوف يوفر البرنامج دعما لتحقيق نمو يستفيد منه الجميع، حيثما أمكن، ويتلاقى مع جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز الرفاه والأمن الغذائي. فإمكانية الحصول على الغذاء هي التحدي الحقيقي في الهند، وهو تحد يزيد من حدته تضخم أسعار الأغذية. وسوف يواجه البرنامج هذا التحدي عن طريق تشجيع الزراعة المستدامة التي تتوافر لها عوامل مقاومة تغيرات المناخ في الحيازات البعلية الصغيرة وعن طريق مساعدة المجتمعات المحلية على تنظيم وتمكين أنفسها والوصول إلى مقدمي الخدمات والحكومات المحلية والحصول على المنافع المتحققة من الأنظمة الرئيسية المدعومة من الحكومة المركزية.

4- تم تحديد الأهداف الاستراتيجية التالية:

- **الهدف الاستراتيجي الأول:** تعزيز إمكانية الحصول على التكنولوجيات الزراعية والموارد الطبيعية؛
- **الهدف الاستراتيجي الثاني:** تعزيز إمكانية الحصول على الخدمات المالية والنفاذ إلى سلاسل القيمة.

5- وسوف يكون من بين الأهداف الرئيسية الشاملة التي يتوخى البرنامج تحقيقها تقاسم المعرفة والتعلم المتعلقين بالحد من الفقر وبتحقيق الأمن الغذائي، مع التركيز بوجه خاص على المجتمعات القبلية والأسر للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والمعدمين والنساء والشباب العاطلين عن العمل.

6- يعتزم الصندوق تلبية التوصيات الرئيسية الواردة في تقييم البرنامج القطري المتفق عليها بين الطرفين. وسوف يضاعف الجهود الرامية إلى بناء قدرات إدارة المشاريع، وكفالة استمرار مديري المشاريع في مواقعهم لمدد ملائمة. وسوف تضطلع المشاريع بالتوظيف على أساس تنافسي وتوفر التعويضات الكافية لموظفي المشاريع وللمنظمات غير الحكومية المعنية. وسيقوم الصندوق بتعزيز المكتب القطري في الهند عن طريق توظيف منسق متفرغ وإيفاد مدير البرنامج القطري. وسيعكف الصندوق على بناء قدرات المكتب القطري في الهند من أجل توفير دعم أفضل على صعيد التنفيذ، وإشراف أفضل، وإدارة أفضل للمعرفة وحوار السياسات. وأخيرا، سيظل من أولويات الصندوق في هذا الشأن إرساء الشراكات مع الحكومة والوكالات الإنمائية والمجتمع المدني ومراكز المعرفة والقطاع الخاص.

7- سوف يغطي البرنامج دورتين من دورات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وهما الفترة 2010-2012 والفترة 2013-2015. وستبلغ مخصصات الهند في دورة التخصيص للفترة 2010-2012 في حدود 141 مليون دولار أمريكي تقريبا. ومن المتوقع أن يلتزم الصندوق بهذه المخصصات من خلال مشروعين جديدين بما يعادل 70.5 مليون دولار أمريكي تقريبا لكل منهما.

جمهورية الهند

برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

أولاً - المقدمة

1- في عام 2009 أجرى مكتب التقييم المستقل في الصندوق أول تقييم للبرنامج القطري منذ بدأ الصندوق عملياته في الهند في عام 1978. وقد جرت مناقشة استنتاجات ذلك التقييم في حلقة عمل مائدة مستديرة عقدت في نيودلهي في شهر ديسمبر/كانون الأول 2009. ويبني برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية على التوصيات الواردة في التقييم المشار إليه ويورد تفاصيل الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع الحكومة الهندية بشأن برنامج الصندوق للفترة 2010-2015. ويرد في الذيل الأول أدناه عرض مفصل لعملية وضع هذا البرنامج. أما الاتفاق عند نقطة الإنجاز فيرد عرضه في الذيل الخامس أدناه.

ثانياً - السياق القطري

ألف - السياق الاقتصادي والزراعي وسياق الفقر الريفي

الخلفية الاقتصادية للبلد

2- تبلغ مساحة الهند 3.28 مليون كيلومتر مربع وتتألف من 28 ولاية وسبعة أقاليم اتحادية، كما يبلغ طول سواحل الهند 517 7 كيلومترا. وأبرز سمة في الهند هي التنوع، إذ يقارب عدد سكانها 1.2 مليار نسمة يتألفون من عدة مجموعات عرقية ويتكلمون في مجموعهم أكثر من 000 1 لغة، وينقسمون إلى أكثر من 400 5 طائفة، ويدينون في مجموعهم بست ديانات رئيسية، ويعيشون في مناطق بيئية زراعية مختلفة تماماً. ونظرا لأن معدل نمو السكان السنوي في الهند يبلغ 1.4 في المائة، يتوقع أن تصبح الهند أكبر دولة من حيث عدد السكان في العالم بحلول عام 2035. وقد صنف تقرير مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2010 الهند في المرتبة التاسعة عشرة بعد المائة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 180 دولة.

3- والاقتصاد الهندي هو رابع اقتصاد في العالم من حيث الحجم. فبعد فترة طالت عقودا من تواضع معدلات النمو، حقق النمو الاقتصادي في الهند انطلاقة إبان السنوات العشر الأخيرة حيث بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حوالي 8.8 في المائة سنويا في المدة من العام المالي 2003/2002 إلى العام المالي 2008/2007، وكان لقطاع الخدمات الدور الرئيسي في قيادة هذا النمو. وفي العام المالي 2010/2009، ورغم الأزمات المالية، هبط معدل النمو إلى مستوى لم يزل قويا إذ بلغ 7.9 في المائة. ويمثل التضخم تحديا اقتصاديا رئيسيا يواجه الهند، وله تأثيره على الفقر الريفي والنمو في القطاع الريفي. وفي ديسمبر/كانون الأول 2009 بلغ مقياس الأسعار الكلي 7.3 في المائة، بينما بلغ مقياس أسعار الأغذية زيادة من رقمين عشريين، حيث وصل إلى 19.8 في المائة.

4- هناك توافق آراء واسع النطاق على أن النمو الذي تحقق مؤخرا يعود الفضل فيه إلى الإصلاحات الاقتصادية التي أدخلت في أوائل تسعينات القرن الماضي، والتي أطلقت العنان لتنظيم المشروعات لمن تتوافر لديهم البنى الأساسية والموارد والمهارات والطاقة والنفوذ. غير أن تعميم منافع النمو على السكان الريفيين الفقراء كان محدودا بفعل العوامل التالية: عدم كفاية البنى الأساسية المادية والاجتماعية؛ وضعف الوصول إلى الخدمات؛ وتواضع الاستثمارات؛ والهيكل الاجتماعي الذي تغلب عليه الطبقية والتركيب الهرمي، والذي يشيع فيه التفاوت في ملكية الأصول وفي المكانة والسلطة؛ وافتقار تنفيذ البرامج التي تراعي أوضاع الفقراء إلى الفعالية والكفاءة، وذلك بسبب إخفاقات التسيير. وهناك إدراك صادق واسع النطاق الآن مفاده أنه، بدون النمو الذي تعم منافعه الجميع، يمكن أن تنشأ عواقب اجتماعية وسياسية بالغة الشدة من جراء الزيادة المستمرة في حدة التفاوتات. فحوالي ثلث المقاطعات الهندية يتأثر بالاضطرابات الاجتماعية والإرهاب الذي تمارسه الأجنحة اليسارية، والتي تمثل المصدر الرئيسي للأخطار التي تواجه أمن البلاد.

الزراعة والفقر الريفي

5- يعيش في المناطق الريفية في الهند 72 في المائة من مجموع السكان. وفي عام 2009، كان القطاع الزراعي يمثل 15.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وكان يوظف 52 في المائة من قوة العمل. وقد بلغ إنتاج الحبوب الغذائية في مجموعه 234 مليون طن في العام المالي 2009/2008، وبلغت غلة الحبوب 2.7 طن للهكتار. غير أن إنتاج المحاصيل التجارية/النقدية الرئيسية شهد هبوطا في ذلك العام. وفي العام المالي 2010/2009، شهدت قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك هبوطا نسبته 0.2 في المائة لأسباب أهمها ضعف هطول الأمطار الموسمية (في الفترة من يونيو/حزيران إلى سبتمبر/أيلول)، وقد أدى ذلك أيضا إلى هبوط إنتاج الأرز بنسبة 15 في المائة عن العام السابق. وعلى امتداد العقد الماضي، حققت غلة القمح نموا بلغ معدله 0.1 في المائة وغلة الأرز نموا بلغ معدله 1.3 في المائة سنويا. ونظرا لنمو سكان الهند بمعدل يبلغ 1.4 في المائة سنويا، يسود القلق البالغ من وضع الأمن الغذائي للبلاد في الأجل المتوسط. وفي الوقت ذاته، وصل مخزون الأغذية في يوليو/تموز 2010 إلى مستوى قياسي بلغ أكثر من 60 مليون طن، ولكن نظرا لمحدودية طاقة التخزين يواجه معظم هذا المخزون التلف. أما قطاع الثروة الحيوانية فقد أسهم بنسبة بلغت 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي 2009/2008 وبحوالي 26.84 في المائة من قيمة الناتج الزراعي. وتتوخى الخطة الخمسية الحادية عشرة في الهند (2007-2012) تحقيق نمو كلي نسبته من 6 إلى 7 في المائة سنويا في ذلك القطاع.

6- ظلت المساحة المزروعة ثابتة بوجه عام على مدى الأربعين عاما الماضية. ونتيجة لذلك، أدى النمو السكاني في المناطق الريفية إلى زيادة تفتيت ملكية الأراضي. فقد زاد عدد الحيازات قيد التشغيل من حوالي 70 مليون حيازة في عام 1970 إلى 121 مليون حيازة في عام 2000. وعلى امتداد الفترة ذاتها، زاد نصيب الحيازات الواقعة دون الهكتارين من 70 في المائة إلى 82 في المائة، بينما انخفض متوسط مساحة الحيازة من 2.3 هكتار إلى 1.3 هكتار. ويبلغ معامل جيني لتوزيع الأراضي في الريف الهندي 0.62 وهو مستوى عال جدا لهذا المعامل. وقد أشارت تقارير إلى أن نسبة المعدمين تبلغ 10 في المائة من الأسر الريفية. ولا يتعدى ما يروى من الأرض المزروعة 40 في المائة. وتشهد مستويات المياه

الجوفية نضوبا بمعدلات سريعة كما أن خصوبة التربة تتدهور هي الأخرى بمعدلات سريعة في المناطق التي تمثل سلة إنتاج الغذاء في الهند. ووفقا لبعض التوقعات، سوف تتناقص غلة المحاصيل الغذائية في شبه القارة بنسبة تتراوح بين 20 في المائة و40 في المائة بحلول عام 2050. فهناك مساحات تبلغ أكثر من 121 مليون هكتار تشهد تدهورا في نوعيتها، منها 68 في المائة من جراء التآكل بسبب المياه، و20 في المائة بسبب التلوث الكيميائي و10 في المائة بسبب التعرية بالرياح.

7- يعيش في الهند 33 في المائة من فقراء العالم، إذ هناك 41.6 في المائة من سكان الهند يعيشون على أقل من 1.25 دولار أمريكي للفرد الواحد في اليوم. ورغم النمو الاقتصادي الذي تحقق مؤخرا، فإن مستويات الفقر لم تتراجع بنفس الوتيرة. فمستويات التغذية منخفضة بشكل غير مقبول، حيث يعاني 42.5 في المائة من أطفال الهند من نقص الوزن، وهو معدل من أعلى معدلات نقص الوزن بين الأطفال عالميا؛ كما أن الزيادة مستمرة في انتشار فقر الدم بين النساء (إذ تعاني منه أكثر من 50 في المائة من النساء في الهند)؛ وتبلغ فترات الجوع الموسمية في العديد من المناطق الريفية ما يتراوح بين ثلاثة وأربعة أشهر. ويعزى نصف حالات وفيات الأطفال إلى سوء التغذية بينما يعزى ربعها إلى الاعتلال. وتظهر التفاوتات المتزايدة في ارتفاع نصيب المناطق الحضرية، وكذلك المناطق الريفية مؤخرا، من حالات الإصابة بأمراض القلب والأوعية الدموية وضغط الدم والسكري والبدانة. وقد صنفت الهند في المرتبة السادسة والستين من مجموع 88 بلدا مدرجة في المؤشر العالمي للجوع الصادر عن المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية.

8- ويشكل المتكسبون من أجر العمل في الزراعة والمزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة والعمال المؤقتون في القطاع غير الزراعي الغالبية العظمى من السكان الريفيين الفقراء. وضمن هذه الفئات، تسود أشد درجات الحرمان بين النساء والجماعات القبلية. ومن حيث العجز في المساواة بين الجنسين، تصنف الهند في المرتبة الرابعة عشرة بعد المائة وفق المؤشر العالمي لعام 2009، لفجوة المساواة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي. ويتسم توظيف النساء بالتدني نسبيا في القطاعات خارج قطاع الزراعة، حيث لم تتجاوز نسبة توظيفهن 36.9 في المائة في عام 2007. وأخيرا، فإن هناك حوالي 300 مليون نسمة من الشباب (وهم يغطون في الهند الشرائح العمرية الواقعة بين 13 سنة و35 سنة) يعيشون في المناطق الريفية، ومعظمهم يجد نفسه مرغما على الهجرة الموسمية أو الدائمة، وذلك بدون المهارات أو الكفاءات التي يشترطها الاقتصاد الحديث الذي تتحول إليه الهند بوتيرة سريعة.

9- هناك تحديات رئيسية تواجه القطاع الريفي منها ما يلي: (1) النمو السكاني؛ (2) افتقار حيازات الأراضي إلى عوامل البقاء؛ (3) الزيادة المستمرة في المديونية، بما يؤدي في بعض الحالات إلى انتحار المزارعين؛ (4) الانكشاف أمام مخاطر متعددة، وعلى وجه الخصوص المخاطر المرتبطة بتغير المناخ؛ (5) تواضع مستوى البنى الأساسية في المناطق الريفية؛ (6) عدم كفاية خيارات سبل الرزق؛ (7) افتقار سلاسل القيمة إلى الكفاءة؛ (8) الهجرة تحت وطأة الحاجة؛ (9) الاشتداد المستمر في حدة التفاوتات. وتتطلب هذه التحديات حلولا ابتكارية شاملة يتعين أن تقوم على مناهج متعددة ومتآزرة في آن واحد.

باء - السياق السياساتي والاستراتيجي والمؤسسي

السياق المؤسسي الوطني

10- **الأجهزة الحكومية.** الحكومة المركزية هي المسؤولة عن تنسيق ورصد السياسات الوطنية، ولكنها لا تشارك عادة في تنفيذ المشاريع، إذ أن تنفيذ المشاريع عادة ما تقع مسؤوليته على كاهل حكومات الولايات. وهناك تفويضات أخرى للسلطة إلى الولايات منها أنها مسؤولة عن التعليم في المرحلتين الابتدائية والثانوية، ونظام الرعاية الصحية، والتنمية الزراعية والريفية. كما تتولى حكومات الولايات تنفيذ المشاريع التي يمولها الصندوق، موزعة على الدوائر المعنية كالتخطيط والمالية والتنمية الريفية والزراعة والغابات ورعاية القبائل وشؤون المرأة وتنمية الطفل. وغالبا ما يتطلب تنفيذ المشاريع تنسيقا فعالا بين عدة دوائر وتدفقا فعالا للأموال من الولاية إلى مستوى كل من المقاطعة والحي والقرية. ويعتبر دور مسؤولي حكومات المقاطعات دورا بالغ الأهمية، حيث إن التزامهم واعتمادهم نهجا قائما على المبادرة يمكن أن يتلاقى مع دور كل من حكومة الولاية والحكومة المركزية بشكل فعال يعزز أثر التدخلات الإنمائية.

11- **منظمات المجتمع المدني.** تعتبر منظمات المجتمع المدني شريكا دائما في كل العمليات التي يدعمها الصندوق، فهي مسؤولة عن التعبئة الاجتماعية وبناء المؤسسات على مستوى القواعد الشعبية. ويضم المجتمع المدني في الهند فئات متعددة بدءا بالجمعيات الخيرية وانتهاء بالمنظمات غير الحكومية العاملة في تقديم الخدمات والمنظمات التمثيلية النشطة التي تعبر عن آراء دوائرها الانتخابية. ومما يعد مهما على وجه خاص للجهود التي يدعمها الصندوق ما تسهم به المنظمات غير الحكومية من التزام وخبرة وابتكار، وهو ما يكسب ثقة الجماعات البصيرة بمطالبها. ولا يوجد في الهند سوى عدد قليل من روابط المزارعين الموزعة حسب السلع الأولية، وغالبا ما يهيمن عليها كبار المزارعين من ذوي الانتماءات السياسية. وبمقدور ممثلي منظمات صغار المزارعين أن يؤدوا دورا بالغ الأهمية في التعبير عن احتياجاتهم والتأثير على السياسات ومساءلة من هم في موقع السلطة. والصندوق ملتزم، من خلال مبادرة منتدى المزارعين، بعملية ترمي إلى تقوية تلك المنظمات.

12- **المؤسسات المالية الريفية.** لقد وصل نشاط التمويل الصغري في نموه إلى "الحجم الكافي" كقطاع يجذب استثمارات القطاع الخاص ومساهماته في ملكية هذا القطاع. غير أنه لا يزال هناك شوط طويل حتى يتحقق نشر الخدمات المالية كي تشمل الفئات المعوزة. وتؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخصوصا تطبيقات التكنولوجيا المتنقلة الابتكارية، دورا متزايد الأهمية في تخفيض تكاليف المعاملات وفي إشراك الناس في العمليات المصرفية. ويشهد هذا القطاع تطورا سريعا يتخطى مجرد توفير التمويل الصغري لتلبية احتياجات المشروعات الزراعية والريفية، من خلال تقديم الخدمات المالية لتسهيل سلاسل القيمة وإضافة القيمة في مراحل ما بعد الحصاد وإتاحة طائفة متنوعة من أدوات التأمين.

13- **القطاع الخاص.** يتسع نطاق مشاركة القطاع الخاص في التنمية الريفية بوتيرة سريعة، وهو ما يعود إلى عوامل من بينها جهود الشركات في إطار مسؤوليتها الاجتماعية، ولكنه يعود أيضا إلى إدراك إمكانيات النشاط التجاري المتاحة في المناطق الريفية. وقد أدى هذا إلى بذل جهود مبتكرة من أجل توفير معلومات عن الأسواق ومنتجات المصدر وخدمات الإرشاد الزراعي والمدخلات الزراعية ووصول

المنتجات الريفية إلى الأسواق، وتوسيع نطاق فرص التوظيف والترويج لحلول مجدية ومستدامة تستند إلى السوق.

الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي

14- تهدف **الخطة الخمسية الحادية عشرة (2007-2012)** إلى تحقيق النمو في كل القطاعات على نحو يمد منافعه إلى الجميع ومضاعفة النمو في القطاع الزراعي من 2 في المائة سنويا إلى 4 في المائة سنويا عن طريق توسيع شبكات الري، وتحسين إدارة الموارد المائية، وسد فجوة المعرفة، وتشجيع تنويع الاقتصاد، وزيادة إنتاج الغذاء من أجل كفالة الأمن الغذائي، وتيسير إمكانية الحصول على الائتمان والتمكين من الوصول إلى الأسواق. ويؤكد التقييم المرحلي للخطة الخمسية، والذي نشر في يوليو/تموز 2010، على الأهمية البالغة لزيادة تكوين رأس المال وزيادة الاستثمارات في الزراعة، وكذلك على تحسين إمكانية الحصول على المياه وعلى البذور المنتقاة، وعلى تجديد العناصر المغذية للتربة، وتوسيع نطاق الأبحاث الزراعية والإرشاد الزراعي، وإصلاح نظم حيازة الأراضي، وتيسيرات للتسويق الزراعي.

15- وهناك عدة **سياسات واستراتيجيات وتدابير مهمة** توفر إطارا للتنمية الزراعية وتنمية الغابات والتنمية الريفية وتنمية مجتمعات القبائل، وكلها ذات أهمية رئيسية لجهود الصندوق في الهند، ومن بينها السياسة الوطنية بشأن الزراعة الصادرة عام 2000، والسياسة الوطنية بشأن المزارعين الصادرة عام 2007، والسياسة الوطنية بشأن البيئة الصادرة عام 2006، والسياسة الوطنية بشأن الغابات الصادرة عام 1988، وقانون حماية الأصناف النباتية وحقوق المزارعين، والسياسة الوطنية بشأن موارد المياه الصادرة عام 2001، وقانون التنوع الحيوي لعام 2002.

16- ومن بين البرامج المتعددة للحد من الفقر الريفي، يعتبر قانون **المهاتما غاندي لضمان التوظيف الريفي الوطني** أضخم برنامج توظيف في العالم في الوقت الراهن. ولا يقتصر هدفه على توفير فرص العمل بأجر فحسب، بل إنه يهدف كذلك إلى توليد أصول إنتاجية في معرض توفير الوظائف، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى إتاحة فرص مستدامة لسبل الرزق ومن ثم تقليص الاعتماد على برنامج التوظيف العام هذا تدريجيا. وعلى امتداد السنوات الأربع الماضية (2006-2009)، نجح هذا البرنامج في توليد 6 مليارات يوم رجل عمل، وذلك بمصروفات بلغ مجموعها حوالي 16 مليار دولار أمريكي.

17- **البعثة الوطنية لسبل الرزق الريفية.** تهدف هذه البعثة، التي تتبع وزارة التنمية الريفية، إلى توفير فرص تنمية سبل الرزق للأسر الريفية الفقيرة. وتبني هذه البعثة على الخبرة المكتسبة من برنامج يلقى مقادير كبيرة من الدعم هو برنامج سوارنجايانتي غرام سواروزغار يوجانا، والذي بسببه اختفت معظم المجموعات ما إن تلقت الدعم. ولم يستخدم في التدريب وبناء القدرات سوى 6 في المائة من الموارد المخصصة للبرنامج، ولم تتعد نسبة مجموعة العون الذاتي التي استوفت شروط الخروج من البرنامج سوى 23 في المائة من المجموعات المستهدفة أمكنها الانتقال إلى مستوى المشروعات الصغرى، وهو الهدف من ذلك البرنامج. وتركز هذه البعثة، التي كان من المتوقع أن تبدأ نشاطها في 2010 بمخصصات أولية تبلغ ملياري دولار أمريكي، على تكوين مجموعات العون الذاتي وتدريبها وبناء قدراتها وكذا تكوين اتحادات لهذه المجموعات وتدريب تلك الاتحادات وبناء قدراتها، وتوفير المرونة على مستوى الولاية من أجل الاستجابة للطلبات المستجدة؛ وتوظيف المهنيين والميسرين ومسؤولي التسهيلات

المتمتعين بالمؤهلات اللازمة على مستوى المجتمعات المحلية المعنية؛ وتعزيز المساندة المالية والاستعاضة عن الدعم الرأسمالي بدعم محمل بفائدة لتوفير حافز على سداد القروض، وتوفير قروض متعددة، وإنشاء معاهد متخصصة في التدريب على المهارات في كل مقاطعة، وتحسين الرصد والتقييم، وتيسير إرساء صلات التسويق المحلية والعالمية.

18- ونظرا لتركيز الصندوق على المناطق البعلية، من الجدير التنويه بدور **الهيئة الوطنية للمناطق البعلية** والتي أنشأتها الحكومة المركزية في نوفمبر/تشرين الثاني 2006، وقد أصدرت هذه الهيئة المبادئ التوجيهية المشتركة بشأن تنمية مستجمعات المياه، وأعقب ذلك إصدار **برنامج الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه** عام 2008. ويركز هذا البرنامج، الذي تبلغ موازنته حوالي 3.5 مليار دولار أمريكي في الخطة الخمسية الحادية عشرة، على بناء القدرات، والرصد والتقييم، والتعلم والمراجعة الاجتماعية. وهو يطبق منظورا لسبل الرزق من بدء المشروع، مع التركيز بوجه خاص على الأسر المعدمة. وهو يفوض للولايات سلطة الموافقة والإشراف على تنفيذ مشاريع تنمية مستجمعات المياه.

19- وأخيرا - وهو ما يتصل بتركيز الصندوق على تنمية المناطق القبلية - هناك قانون مد العمل **بنظام اللجان الخماسية (البانشايات)** إلى المناطق المجدولة الصادر في عام 1996، **وقانون حقوق الغابات** لعام 2006، وهما يهدفان إلى توفير الإطار القانوني لنقل حقوق إدارة الموارد الطبيعية إلى المجتمعات القبلية، مع حماية تراث تلك المجتمعات وحقوقها ومعارفها وثقافتها الأصلية في ذات الوقت.

التنسيق والمواءمة

20- تتولى إدارة الشؤون الاقتصادية، التابعة لوزارة المالية، مسؤولية تنسيق تقديم المساعدة الإنمائية الخارجية إلى الهند. وقد اضطلعت هذه الإدارة، ضمن جملة مهام، بالدور القيادي في إعداد الاستراتيجية القطرية وفي الاستعراض المرحلي لتنفيذ المشروع. ويقوم الصندوق بانتظام بمواءمة أنشطته مع سياسات الحكومة عن طريق التشاور المستمر الوثيق مع تلك الإدارة. وفي السنوات الأخيرة، لبى الصندوق في كل أنشطته طلب تيسير التقارب مع البرامج الوطنية الرامية إلى مكافحة الفقر. وتتمثل السياسة التي تنتهجها إدارة الشؤون الاقتصادية في عدم التشجيع على التمويل المشترك فيما بين مؤسسات التمويل الدولية، كي تضمن وضوح ومساءلة كل شريك إنمائي على تدخلاته. وفي عام 2009، أصبح الصندوق عضوا في فريق الأمم المتحدة القطري، وهو يشارك في مجموعات العمل التابعة لهذا الفريق ويساهم في إعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. والصندوق متواجد في الوقت الحالي في كل الولايات السبع ذات الأولوية في إطار المساعدة الإنمائية المشار إليه. ويعمل الصندوق، ضمن إطار الأمم المتحدة، بالتعاون المباشر مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. ويتشاور الصندوق بانتظام مع الشركاء المعنيين، كما يشارك بالقدر الممكن في المناقشات وفي أنشطة تقاسم المعرفة.

ثالثاً - الدروس المستفادة من خبرة الصندوق في البلد

ألف - النتائج السابقة والأثر والأداء

21- الهند هي أكبر مقترض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، كما أنها واحد من أهم المساهمين فيه. فمنذ عام 1979، وافق الصندوق على 25 قرضا بلغ مجموعها 656 مليون دولار أمريكي بشروط تيسيرية للغاية، مسهما بذلك - إلى جانب الأموال النظيرة من الحكومة (بلغت 860 مليون دولار أمريكي) ومن المصارف التجارية والمستفيدين - في تمويل 23 مشروعا للتنمية الزراعية والريفية بلغ مجموع قيمتها حوالي 1.89 مليار دولار أمريكي واستفادت منها أسر ريفية فقيرة قدر عددها بحوالي3.65 مليون أسرة. وتتألف حافظة الأنشطة الحالية من تسعة قروض نشطة لمشروعات جارية في ولايات ميغالايا، ومانيبور، وأسام، وأوتارخاند، وراجاستان، وماهاراشترا، ومادهيا براديش، وأوتار براديش، وبيهار، وجارخاند، وأوريسا، وتاميل نادو. كما قدم الصندوق منحا من أجل تمويل البحوث الزراعية، والابتكارات المؤسسية، وأنشطة بناء القدرات، وإرساء الشبكات إلكترونية، وأنشطة تقاسم المعرفة فيما بين مشاريعه، وذلك ضمن جملة أنشطة.

22- ركز عمل الصندوق في الهند على النهوض بتنمية المناطق القبلية، وتمكين المرأة والتنمية لصالحها، والخدمات المالية الريفية المستدامة، وبناء المؤسسات، وسبل الرزق المستدامة، وغطت هذه التدخلات استثمارات في المزارع وخارجها على السواء. وقد سمح الدعم المقدم من الصندوق من أجل تمكين المرأة بتعزيز إسماع صوتها في عملية صنع القرارات وفي تخصيص الموارد للمشاريع والبرامج الإنمائية. أما مشاريع تنمية المناطق القبلية فقد مكنت من زيادة إمكانية الحصول على الموارد الطبيعية، بما في ذلك الأرض ومنتجات الغابات بخلاف الأخشاب، وهما على قدر بالغ من الأهمية لدى أفراد المجتمعات القبلية كسبيل للرزق. وفضلا على ذلك، هناك أدلة على أن تلك المشاريع أسهمت في بعض المناطق في تقليص النزاعات. وقد أسهمت هذه العمليات إسهاما مهما في تطوير نماذج جديدة ناجحة لتقديم التمويل الصغري إلى السكان الريفيين الفقراء وفي إقامة الصلات بين الفقراء ومنظماتهم من ناحية والمصارف التجارية من ناحية أخرى.

23- أكد فريق تقييم البرنامج القطري قيمة الدور الذي يضطلع به الصندوق في التصدي للفقر الريفي وأكد على أهمية الإسهامات المحددة التي يقوم بها الصندوق في الترويج للابتكارات المناصرة للفقراء وتفيد كبيان عملي لكيفية تصميم وتنفيذ المشاريع الإنمائية الريفية والمشاريع الإنمائية الموجهة لصالح الفقراء والإشراف على تلك المشاريع ورصدها وتقييمها. وقد صنف تقييم البرنامج القطري الأداء الكلي لحافظة أنشطة الصندوق في الهند بأنها مرضية.

24- ومن بين المجالات المتاح فيها التحسين، دعا فريق تقييم البرنامج القطري إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية وإلى اتباع نهج أكثر تركيزا على الجوانب المنهجية والاستراتيجية في نقل الابتكارات الموضوعة لصالح الفقراء وتوسيع نطاقها. وأعرب الفريق عن رأيه بأن إمكانيات برنامج المنح لم تستغل استغلالا كاملا في الترويج لتلك الابتكارات. وأوصى التقييم بأنه، مع مواصلة التركيز على المرأة الريفية والمجتمعات القبلية، ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لأسر المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة. واقترح عدم

المضي إلى توسيع جديد في النطاق الجغرافي لعمل الصندوق، وأوصى بوقف العمل بمبدأ تنفيذ مشروعين ممولين بقرض واحد والدعم بموازنة إشراف واحدة. واقترح تقييم البرنامج القطري تعزيز التعاون مع القطاع الخاص، وذلك تمشيا مع مبدأ المسؤولية الاجتماعية للشركات من أجل تعزيز وتيسير تقديم الخدمات وتطوير سلاسل القيمة/الأسواق التي يستفيد منها الجميع.

باء - الدروس المستفادة

25- من الدروس الرئيسية التي اكتسبها الصندوق من خلال عمله في الهند ما يلي:

- يعتبر شعور حكومات الولايات بملكية المشاريع أمرا مهما لنجاح تلك المشاريع وينبغي التيقن من التزامها منذ مرحلة التصميم. وفي هذا الصدد، يلتزم الصندوق باتباع قائمة مراجعة عناصر جاهزية المشروع التي صدرت مؤخرا عن وزارة المالية. ومن المهم إشراك حكومات الولايات منذ البداية، حيث إنه غالبا ما تنشأ مشكلات في مراعاة التوقيت السليم لتحويل الموارد المالية وفي تعيين مدراء المشاريع المتمتعين بالمؤهلات اللازمة وضمان استمرارهم في وظائفهم.
- يمكن الحد من الفقر بصورة فعالة عن طريق عملية التمكين، وهي بدورها تتطلب استثمارا في المؤسسات الشعبية وفي أصول غير منظورة. وينبغي أن يكون لكل تدخل فترة تنفيذ ملائمة تسمح بوقت يراعي اعتبارات الكفاءة في إرساء وتقوية مؤسسات القواعد الشعبية على نحو قوي ومستدام.
- اختيار المنظمات غير الحكومية المؤهلة للحصول منها على الموارد المطلوبة وتيسير عملها أمر بالغ الأهمية. ومن الضروري أن تكتمل عملية الاختيار فورا ومن دون تدخل سياسي. وقد طلب إلى الصندوق المشاركة كمراقب في عملية الاختيار ضماناً لنزاهتها.
- تنمية فرص سبل الرزق للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات القبلية في المناطق البعلية والمناطق الهامشية يتطلب شراكات أوسع نطاقا تضم كفاءات وموارد الحكومة، والمجتمع المدني، والمنظمات الشعبية، وشركات القطاع الخاص.
- تخصص الهند موارد كبيرة جدا للتنمية الزراعية والريفية من خلال مشروعات مشمولة بالرعاية على كل من المستوى المركزي ومستوى الولايات. وضمان التقارب مع هذه الجهود من شأنه أن يضاعف أثر التدخلات المرتبطة بالمشروع المعني.
- الاضطلاع بعدد أقل من المشاريع مع زيادة تركيزها وزيادة حجم وسطي قروضها يمكن أن يسهم في تخفيض تكاليف المعاملات والتكاليف الإدارية على كل من الحكومة والصندوق ومن شأنه أن يسمح بتكثيف الاهتمام بدعم التنفيذ، وبالإنجاز على صعيد التعلم والتنفيذ.
- يتعين أن تكون هناك صلات استراتيجية بين القروض والمنح بدءا من مرحلة تصميم المشروع من أجل تحقيق أقصى قدر من التآزر والأثر.

رابعاً - الإطار الاستراتيجي القطري للصندوق

ألف - ميزة الصندوق النسبية على الصعيد القطري

26- اكتسب الصندوق على مر السنين اعترافا بدوره كمنظمة تعمل على مستوى القاعدة الشعبية باتباع نهج راسخ في توجيه أنشطته لصالح أكثر المجموعات حرمانا في المجتمعات الريفية، كصغار المزارعين والمزارعين الهامشيين، والنساء، والمجتمعات القبلية، والفئات المجدولة. ونظرا لإيمان الصندوق بالتنمية التشاركية التي تمتد فوائدها إلى الجميع، فقد قام الصندوق بدور "الوسيط النزيه" بين الفقراء والوكالات الأخرى في معرض اضطلاعه بتنظيم وتقوية المنظمات الشعبية، وربطها بالمؤسسات الخدمية، والمؤسسات المالية، والحكومة المحلية، بل وقطاع الشركات، وقد شمل هذا الدور تشجيع وإدارة الشراكات مع الحكومات والجهات المانحة والمجتمع المدني والمنظمات الشعبية.

27- وقد أدى تمكين الفقراء من خلال مؤسسات خاصة بهم إلى تزويدهم بالقدرات اللازمة لتلبية طموحاتهم ومساءلة البرامج الحكومية، ومن ثم تعزيز كفاءة التنمية وفعاليتها. كذلك أثبتت التدخلات المختارة المدعومة من قبل الصندوق أن تنظيم المجتمعات المحلية وتمكينها يجعلانها أقل تعرضا لاحتمالات السخط الاجتماعي والاضطراب المدني، مما يبرهن من جديد على أهمية الربط بين الفقر وحال الأمن.

28- يقر برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية بأن الهند تتحرك بوتيرة سريعة صوب مصاف البلدان متوسطة الدخل. ومن شأن ذلك أن يتطلب تعديلا لتوقعات الحكومة للمساعدة التي تحصل عليها من الصندوق كي تشمل ما يلي: (1) إمكانية الحصول على المعرفة والخبرة من العمليات العالمية التي يضطلع بها الصندوق في إدارة التدخلات الإنمائية الزراعية والريفية الموجهة لصالح الفقراء؛ (2) اختبار الأفكار والابتكارات الجديدة لاكتساب التعلم منها؛ (3) تيسير توسيع نطاق النماذج الإنمائية وأفضل الممارسات الإنمائية الناجحة، وذلك بدءا بالنماذج والممارسات التي يدعمها الصندوق؛ (4) تعزيز فعالية الإنفاق العام المرتبط بتنفيذ البرامج الوطنية والبرامج على مستوى الولايات من خلال التقارب بينها؛ (5) القدرة على بناء شراكات جديدة فيما بين الأطراف المتعددة صاحبة المصلحة. وينبغي التركيز هنا على أن الصندوق في مقدوره ليس تبادل خبراته العالمية مع الهند فحسب وإنما أيضا إطلاع البلدان الأخرى على تجارب الهند في مكافحة الفقر الريفي.

29- أشارت الحكومة إلى أنها لا تحتاج إلى دعم الصندوق خلال فترة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، وفي: (1) التدخلات الجديدة في الإقليم الشمالي الشرقي، حيث إن المنطقة أصبحت مغطاة الآن بقدر كبير من المساعدة الخارجية؛ (2) أنشطة استقطاب، حيث إن التأييد ليس من مهام المؤسسات المالية؛ (3) الدعم المالي للائتمان الصغري، حيث إن هذا القطاع يتوفر لديه في الوقت الراهن مستوى عال من السيولة. وترى الحكومة أن البرنامج يعتبر وثيقة تشغيلية توجز الاتجاهات الممكنة لفرص الاستثمار الجديدة.

30- وفيما يتعلق بأي كوارث طبيعية قد تقع مستقبلا، وتماشيا مع سياساته، لن يقوم الصندوق في هذه الحالات بتقديم الإغاثة الخاصة بحالات الطوارئ، ولكنه سيركز على إعادة الإعمار في الأجل المتوسط. وإن

وقعت كوارث طبيعية خلال فترة البرنامج في المناطق التي تنفذ فيها مشاريع الصندوق، سيكون الصندوق على أهبة الاستعداد لإتاحة ما يتوفر لديه من موارد ومن ثم تعديل برامجه المعنية.

باء - الأهداف الاستراتيجية

31- سوف يوفر البرنامج الجديد دعما لجهود الحكومة الرامية إلى الترويج للنمو الشامل، ومضاعفة معدل النمو في القطاع الزراعي، ومكافحة الفقر الريفي عن طريق تعزيز فرص العمالة وسبل الرزق الريفية. وإذ يبني هذا البرنامج على ما ورد من استنتاجات في تقييم البرنامج القطري وعلى خبرات الصندوق وميزته النسبية، فإنه سوف يتضمن عناصر الاستمرار في العمليات السابقة وكذلك عناصر تعكس ما هو حاصل من تغيرات.

32- واتفاقا بوجه عام مع استراتيجية الاستهداف المتبعة حاليا، ستؤدي العمليات التي يدعمها الصندوق إلى تقوية المنظمات الشعبية ومقدمي الخدمات من أجل تمكين السكان الريفيين الفقراء وتيسير وصولهم إلى الأسواق والاستفادة من الخدمات ومن برامج التنمية الممولة من قبل الحكومة المركزية وحكومات الولايات. وعلى وجه الخصوص، سوف يتيح ذلك فرصا لتقوية آليات التوصيل اللازمة لتعزيز فعالية برامج وطنية مثل "قانون المهاتما غاندي لضمان التوظيف الريفي الوطني" و"البعثة الوطنية لسبل الرزق الريفية"، مما يعزز ما يتحقق بناؤه من رأس مال اجتماعي ومؤسسي. وعن طريق إدخال التحسينات التمكينية في سبل الرزق وتحقيق قدر أكبر من التقارب مع البرامج الوطنية، سوف يسهم الصندوق أيضا في تعزيز الوصول إلى الأغذية.

33- وسوف تتم أيضا مواءمة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية أيضا مع الإطار الاستراتيجي الجديد للصندوق، والذي يعتبر زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة مشروعا مربحا موصولا بالأسواق وسلاسل القيمة. ويقر هذا الإطار بالحاجة إلى الانتقال من الثورة الخضراء إلى "ثورة دائمة الخضرة" – وخصوصا في المناطق البعلية - لا تتوافر لها مقومات البقاء والاستمرارية فحسب وإنما تكون أيضا قادرة على الصمود أمام تغيرات المناخ. ومن ثم هناك حاجة إلى استعادة أوضاع الربحية، وهو ما يكفل قدرة صغار المزارعين والمزارعين الهامشيين على تعظيم صافي دخلهم مع تقليص ما يتعرضون له من مخاطر ومواطن ضعف. وسوف يتحقق ذلك من خلال دعم التدابير التالية، ضمن جملة تدابير: (1) نظم الزراعة القائمة على استدامة استخدام الموارد الطبيعية؛ (2) الاستعراض المتأني لآليات التكيف مع المخاطر، مع إيلاء الأولوية لاستراتيجيات تقليص المخاطر ونظم الإنتاج ذات التكاليف المنخفضة؛ (3) توفير خدمات التأمين الصغري؛ (4) الحصول على الدفع مقابل الخدمات البيئية. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، سوف ينطوي البرنامج القطري على بذل مجهود مكثف من أجل جمع وتوليد وتعميم المعرفة محليا ووطنيا وعالميا، وهو ما سيساعد بدوره على تيسير نقل الابتكارات وأفضل الممارسات وتوسيع نطاقها.

34- تم تحديد هدفين استراتيجيين للدورة القادمة من الأنشطة المدعومة من قبل الصندوق في الهند. وسيجري التركيز في تلك الأنشطة على الجماعات المعرضة للخطر، مثل صغار المزارعين والمزارعين

الهامشيين والمجتمعات القبلية ومجتمعات القبائل البدائية، وذلك على النحو الوارد بيانه في القسم الذي يتناول الاستهداف أدناه.

35- **الهدف الاستراتيجي الأول: زيادة إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات الزراعية والموارد الطبيعية.** سوف يتحقق هذا الهدف عن طريق تقوية قدرات المنظمات الشعبية والمؤسسات الخدمية؛ والترويج للأساليب الزراعية وغيرها من سبل الرزق المستدامة التي تسمح بالصمود أمام التغيرات المناخية؛ وتمكين الإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية. وسوف تشمل أشكال المساندة المقدمة إلى القطاع الزراعي، ضمن جملة أمور، ما يلي: (1) صون المياه في الموقع؛ (2) التنمية المستدامة للمحاصيل والثروة الحيوانية؛ (3) تطبيق البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي وفق تكنولوجيات منخفضة التكلفة مناصرة للفقراء. وسوف ينصب التركيز أيضا على تقوية قدرات منظمات المجتمعات المحلية والمنظمات القبلية التقليدية، والحكومات المحلية والمؤسسات الخدمية من أجل استخدام نظم التوازن البيئي بصورة مستدامة، مع حماية التنوع الحيوي وتيسير الحيازة الآمنة للأراضي في الوقت ذاته.

36- **الهدف الاستراتيجي الثاني: زيادة إمكانية الحصول على الخدمات المالية والنفاذ إلى سلاسل القيمة.** على وجه الخصوص، سوف يستتبع هذا تعزيز قدرات الأفراد في مجال تنظيم المشروعات، وتعزيز إمكانية الحصول على المعرفة وتيسير إمكانية الحصول على الخدمات المالية، والنهوض بالوصول إلى الأسواق وسلاسل القيمة واستفادة الجميع منها بصورة عادلة ومجزية.

37- **الأهداف العامة.** سيكون من بين الأهداف العامة الرئيسية تقاسم المعرفة والتعلم بشأن الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، مع التركيز بوجه خاص على المجتمعات القبلية، والأسر التي تعتمد على زراعة الحيازات الصغيرة، والمعدمين، والنساء، والشباب العاطلين عن العمل. وسوف يتحقق ذلك عن طريق تعزيز المعرفة والابتكار والتعلم بهدف تحسين فعالية وأداء العمل الإنمائي. أما جمع وتوليد المعرفة وأفضل الممارسات والتحقق من صحتها فيمكن النهوض به على كل مستوى وإتاحته حيثما ومتى كانت هناك حاجة إليه. وعلى وجه الخصوص، يمكن الاستفادة من تجارب الصندوق وما تعلمه في مجال تنمية المناطق القبلية وتكوين رأس المال الاجتماعي في تعبئة الجهود الوطنية المرتبطة بسبل الرزق الريفي في المناطق القبلية. وإضافة إلى هذا، يمكن تحقيق ذلك من خلال النهوض بالابتكار، ونقل الخبرات وتوسيع نطاقها في إطار البرنامج وعن طريق التوعية بإجراءات التخطيط وغيرها من الإجراءات المتعلقة بالبرامج المماثلة والتأثير عليها. وطوال فترة البرنامج، سيقوم البرنامج القطري للصندوق أيضا بمساندة عدد من المبادرات الشاملة الإضافية، مع استكشاف إمكانية "دمجها بأثر رجعي" في البرامج الجارية. ومن بين هذه المبادرات ما يلي: (1) السعي إلى التقارب مع البرامج الوطنية؛ (2) تطبيق أداة تقييم الفقر متعدد الجوانب من أجل قياس مختلف أبعاد الفقر؛ (3) النهوض بالروابط مع قنوات التجارة العادلة الوطنية والدولية؛ (4) وضع آليات للحصول على الدفع مقابل الخدمات البيئية؛ (5) ضمان إرساء صلات فعالة مع المبادرات القطرية والإقليمية الممولة بمنح من الصندوق.

جيم - فرص الابتكار

38- الهند بلد يتمتع بفرص هائلة. والتحدي الراهن الذي يواجه الصندوق هو اختبار الابتكارات في سياق التدخلات التي تنفذها الحكومة، وعادة ما تكون تلك التدخلات عازفة عن تحمل المخاطر. وقد تم الاتفاق على إمكان مساندة مجالات الابتكار التالية في سياق المشاريع الإنمائية للصندوق التي تستند إلى المناطق.

39- **الطاقة المتجددة.** غالباً ما تكون مجتمعات المزارعين التي تقطن المناطق النائية محرومة من إمكانية الاستفادة من مصادر الطاقة المنتظمة. ويمكن لاستخدام نظم الطاقة المتجددة، مثل الغاز الحيوي، وتحويل المواد العضوية إلى غاز، وتحسين المواقد، وإدارة النفايات، والطاقة الشمسية الحرارية والفوتوفولطية، والوحدات الصغيرة المستخدمة في توليد الطاقة من مستجمعات المياه، أن تنتج طاقة للاستهلاك في المزارع والمنازل، وتحسين عملية تدوير النفايات العضوية لتحويلها إلى مدخلات في الزراعة وتعزيز الرفاه والإنتاج.

40- **الصمود أمام تغير المناخ.** هناك مجال متاح في المناطق البعلية والمناطق الهامشية للدمج الابتكاري بين الزراعة العضوية والممارسات الزراعية المستدامة المعتمدة على المدخلات الخارجية منخفضة التكلفة مع الزراعة المختلطة بالغابات وتربية الحيوانات، والتجميع الجغرافي للمزارع الصغيرة من أجل الاستفادة من تمويل الكربون، والتدابير الرامية إلى تعزيز كفاءة استخدام المياه في الزراعة. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق الاستفادة من المعارف التقليدية، وخصوصا المعارف المتراكمة لدى المجتمعات القبلية، وذلك باستخدام الخبرات الحديثة.

41- **تحويلات المغتربين والتأمين الصغري.** من بين الخدمات المالية الريفية، لا تزال هناك إمكانية للابتكارات في مجالات تحويلات المغتربين والتأجير الصغري وأدوات التأمين الصغري المصممة لتلبية احتياجات المجموعات المستهدفة. وقد يكون بإمكان بناء قدرات الأسر وتطوير وسائل ابتكارية لتيسير استفادتها من الخدمات المالية تمكين هذه الأسر من استقطاب الدعم من المؤسسات المالية إلى المشاريع مضاعفاً عدة مرات.

42- **سلاسل القيمة العادلة والفعالة.** يمكن للاستخدام الابتكاري للزراعة التعاقدية، وذلك بالمشاركة مع قطاع الشركات، أن يدمج المزارعين والمنتجين الريفيين في سلاسل القيمة الغذائية المجدية والعادلة. فهذه السلاسل لا تتيح فقط أسعارا أفضل للمنتجات وتوفر فرصا للمشروعات المرتبطة بالإنتاج بعد الحصاد وإدارة سلاسل العرض، ولكنها أيضا تتيح الحصول على مدخلات الإنتاج. وفضلا على ذلك، يمكن أن يساعد هذا النهج على تحقيق تخفيض كبير جدا في الهدر والخسارة في الناتج الزراعي ويجعل المستهلكين يحصلون على صفقات أفضل. ولتعزيز الوصول إلى الأسواق وسلاسل القيمة، يمكن أن تقوم مشاريع مستقبلية بتمويل إنشاء الطرق الريفية، وإنشاء نقط للجمع، وأسواق ريفية وأشغال مدنية مشابهة.

43- **تكنولوجيا المعلومات اللازمة للتوليف بين المعارف المحلية والمعارف الحديثة.** يمكن للابتكار في جمع وتبادل المعارف، والحفاظ على المعارف المحلية، أن يغذيا العمليات التي تساعد على تحسين الأداء والأثر. أما المعارف المستخدمة في منتديات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل الهواتف الجوالة فإنها لا تمكن البشر من الحصول على المعارف فقط بل تعبر عن صوتهم أيضا، ومن ثم تسهل التسيير

وتمكن من تحقيق المزيد من الشفافية والمساءلة في برامج التنمية ومشاريعها. ويمكن تيسير الخدمات المالية الشاملة ونظم الأسواق العادلة والفعالة وتقاسم ونشر المعارف عن طريق استخدام منتديات الهواتف الجوالة، مع تحقيق خفض هائل في تكلفة المعاملات في ذات الوقت.

دال - استراتيجية الاستهداف

44- **الاستهداف الجغرافي.** استنادا إلى التوصيات الواردة في تقييم البرنامج القطري، تم الاتفاق على تركيز المشاريع المستقبلية في الولايات التي توجد فيها مشاريع جارية للصندوق دون غيرها. وسوف يستند الاستهداف الجغرافي داخل الولايات ذاتها إلى اختيار أفقر المقاطعات. وتلتزم إدارة الشؤون الاقتصادية بتوفير أقصى دعم للولايات المتأخرة إنمائيا وهي جاركاند، وتشاتيسغار، وأوريسا، وبيهار، ومادهيا براديش، وأوتار براديش، وراجاستان. وهناك عنصر آخر من عناصر الاستهداف الجغرافي يتمثل في تمركز كل المشاريع المستقبلية في المناطق البعلية.

45- **الاستهداف الاجتماعي.** بناء على التوصيات الواردة في تقييم البرنامج القطري، سوف تستمر أنشطة الصندوق المستقبلية في التركيز على استهداف النساء، والمجتمعات القبلية والقبلية البدائية، وصغار المزارعين والمزارعين الهامشيين، والعمال بأجر من المعدمين، والقبائل المجدولة و"الفئات المتخلفة الأخرى". واستنادا إلى تحليل الفقر، سوف يوسع نطاق المجموعات المستهدفة ذات الأولوية من أجل تلبية احتياجات وتحديات الأفراد العاملين في تربية الحيوانات (ومعظمهم من النساء والمعدمين) والشباب الريفيين العاطلين عن العمل. وسوف تركز الجهود على ضمان ألا يكون الأثر على الفقر على حساب التراث الثقافي والهوية والمعارف الأصلية.

46- **آليات الاستهداف.** سوف يستند الاستهداف إلى التحقق من قوائم المجموعات الواقعة تحت خط الفقر (والتي وضعها أعضاء المجتمعات المحلية جميعا باتباع تقنيات تشاركية ريفية للتقييم وترتيب الثروات). وسوف يتحقق الاستهداف الذاتي من خلال النهوض بأساليب وأنشطة وتدخلات تمثل أولوية على قائمة اهتمامات المجموعات المستهدفة للصندوق. وسينظر الصندوق في استخدام نهج التشيع – وذلك من أجل كفالة شمول كل الأسر المستهدفة في منطقة جغرافية محددة ومن أجل تعزيز فعالية تدخلات الصندوق. وسيتم اختيار الاستثمارات المتمتعة بالأولوية اعتمادا على نهج تستند إلى الطلب لدى المجتمعات المحلية والمجتمعات المستهدفة، وسوف يستخدم الصندوق آليات تنافسية في تخصيص الموارد المحدودة فيما بين المجتمعات والأسر والأفراد المستوفين للشروط. واستقلالا عن آلية الاستهداف المستخدمة، سوف تبذل الجهود من أجل كفالة الشفافية والموافقة الطوعية المستنيرة في كل العمليات المعنية.

هاء - الصلات السياساتية

47- في مقدور الصندوق أن يساعد في العمليات السياساتية من خلال الوظائف التالية: (1) تبادل النتائج والدروس المستفادة في تنفيذ العمليات التي يدعمها الصندوق؛ (2) استكشاف إمكانية توسيع نطاق العمليات الناجحة؛ (3) توفير رد الفعل التقييمي بشأن مدى فعالية السياسات والبرامج التي تطبقها الحكومة المركزية وحكومات الولايات في الوقت الراهن في الوصول إلى السكان الريفيين الفقراء.

وسوف تتطلب هذه الأنشطة تسجيلا وتوثيقا وتحليلا فعالاً للدروس المستفادة من تدخلات الصندوق قبل تبادلها مع الوزارات والدوائر التنفيذية المعنية. وسيتم تمويل هذه العملية من منح الصندوق وبمساهمات من الجهات المانحة الأخرى ومن الكيانات الحكومية الراغبة في أن تدخل شريكاً وممولاً لتلك الأنشطة. وسوف يتم وضع خطط لحلقات عمل وحلقات دراسية وجولات دراسية ممولة من الصندوق بالتشاور الكامل مع إدارة الشؤون الاقتصادية.

48- يعتزم الصندوق أن يكون دوره في حوار السياسات كما يلي: (1) ذا صلة، أي التركيز على المجالات المتعلقة بالأهداف الواردة في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية؛ (2) قائما على الأدلة، أي مستندا إلى إنجازات ملموسة في الميدان في إطار العمليات التي يدعمها الصندوق؛ (3) محل شعور مشترك بالملكية لدى الطرفين. وفي هذا الصدد، سوف تمثل بعثات الاستعراض المشتركة المنتظمة أهم الأدوات، مع عقد اجتماعات ختامية على المستوى المركزي ومستوى الولايات من أجل تعميم أفضل الممارسات والاستفادة من تلك الاجتماعات كمنتديات للمناقشة بشأن المواضيع السياساتية المتصلة بالحد من الفقر الريفي. ووفقا للأسلوب المعمول به حاليا، تسعى بعثات الاستعراض المشتركة إلى إشراك خبراء وطنيين مختارين بشكل مباشر في اللجان الاستشارية التي تشكلها الحكومة والعمل كرابط فعال للاطلاع على الإنجازات المتحققة في إطار البرنامج القطري الذي ينفذه الصندوق. وإضافة إلى ذلك، يتوقع الصندوق الدخول في شراكات مع المؤسسات الاستشارية المعنية العاملة في مجال السياسات.

خامساً - إدارة البرنامج

ألف – رصد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

49- سوف تتولى إدارة الشؤون الاقتصادية، بشراكة مع الصندوق، الدور القيادي في الاستعراض السنوي لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية. وسيجري رصد التنفيذ باستخدام عدة أدوات تشمل ما يلي: (1) إطار إدارة نتائج برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية؛ (2) تقارير استعراض حافظة الأنشطة؛ (3) تقارير حالة المشاريع؛ (4) تقارير بعثات الاستعراض المشتركة؛ (5) تقارير حالة المنح؛ (6) النظام التجميعي لإدارة النتائج والأثر؛ (7) صحيفة قضايا البرنامج القطري. وفيما يتعلق بحافظة الأنشطة القطرية، تجري الآن بصفة دورية عمليات استعراض لسير تنفيذ حافظة الأنشطة إما في نيودلهي وإما في واحدة من مناطق المشاريع من أجل تقييم سير المشروع ماليا وتحديد العقبات التي تؤخر سيره. وسوف تتم بعثات الاستعراض المشتركة بين الصندوق والحكومة مرة واحدة في السنة على الأقل لكل مشروع، وسوف تضم موظفين من المكتب القطري للصندوق، وممثلين عن الحكومة المركزية وحكومة الولاية المعنية والوكالات والشركاء المانحين وخبراء وطنيين ودوليين. وهناك تقييم مستقل ثان للبرنامج القطري سينظر مكتب التقييم في إجرائه عام 2015.

باء – إدارة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

50- سيدير البرنامج مدير البرنامج القطري المعني والمكتب القطري في الهند، وسيتم تعزيز طاقم موظفيه عملاً بالتوصية الواردة في هذا الشأن في تقييم البرنامج القطري. وسوف يتولى المكتب القطري ما يلي: (1) كفالة الاتصال المنتظم بين الصندوق والحكومة والوكالات والشركاء المعنيين؛ (2) تنسيق أنشطة الإشراف من خلال بعثات الاستعراض المشتركة والمتابعة السريعة للتوصيات المتعلقة بالعمليات الممولة بالقروض والمنح على السواء؛ (3) توفير دعم التنفيذ المتعلق بالسياسات المؤسسية (بينما سيتم التعاقد على تقديم الدعم المنتظم للتنفيذ من قبل المشاريع حسب الحاجة، ويقوم الصندوق في ذلك بدور تكميلي عند الضرورة)؛ (4) تنفيذ أنشطة إدارة المعرفة من أجل تيسير تبادل المعلومات والدروس المستفادة من الأنشطة التي يدعمها من قبل الصندوق؛ (5) البحث عن أفكار وفرص وشراكات جديدة من أجل تعميمها ومناقشتها مع إدارة الشؤون الاقتصادية. أما مكتب إدارة البرنامج القطري- المؤلف من مدير البرنامج القطري، والمكتب القطري في الهند، ومدراء المشاريع، وممثلي الحكومة- فسوف يجتمع بصورة منتظمة، بعد الحصول على موافقة مسبقة من إدارة الشؤون الاقتصادية، لإبداء المشورة وتوفير التوجيه للبرنامج القطري.

جيم – إدارة البرنامج القطري

51- سيتم تعزيز أداء حافظة الصندوق من خلال وسائل أهمها تخفيض وتيرة تغيير مدراء المشاريع، وتخفيض معدل دوران الموظفين بفضل توفير رواتب تنافسية وتحسين الإدارة المالية وأنشطة الرصد والتقييم والاستجابة السريعة للإجراءات العلاجية التي تتفق عليها بعثات الاستعراض المشتركة. وسوف يتحقق تعزيز كفاءة وفعالية الأنشطة المدعومة من الصندوق عن طريق زيادة حجم الإقراض ومواصلة بناء القدرات الإدارية لدى وحدة إدارة المشروع وموظفي شركاء التنفيذ وتحسين دعم التنفيذ وزيادة قوة عمليات الرصد والتقييم والابتكار فيها. وفي ضوء التجربة الراهنة التي شهدت تأخرا في الصرف في مشاريع الصندوق الجارية، يتوقع البرنامج مواجهة هذا التحدي عن طريق زيادة حجم الإقراض من خلال ما يلي: (1) اعتماد نهج التشبع؛ (2) تصميم التنفيذ على أساس فترة كافية لا تقل عن ثماني سنوات؛ (3) إدراج استثمارات في طاقات تخزين الأغذية والطاقة، ومعدات الطاقة المتجددة والبنى الأساسية الريفية؛ (4) تخصيص موازنة أكبر للإشراف. وإضافة إلى ذلك، سيكون من الضروري ضمان تعيين موظفين يتمتعون بالكفاءات والالتزام المطلوبين في المشروع لمدة زمنية كافية.

دال – الشراكات

52- سيقوم الصندوق بإرساء وتقوية الشراكات مع الأجهزة الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، ومنظمات المزارعين والمنظمات القبلية، ومنظمات النساء والشباب، ووكالات التعاون الدولية، وقطاع الشركات والأجهزة الأكاديمية وأجهزة البحوث، في جهوده الرامية إلى توفير المعارف والكفاءات الضرورية لتمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر.

53- عملا بالتوصيات الواردة في تقييم البرنامج القطري، سيسعى الصندوق، عن طريق إدارة الشؤون الاقتصادية، لإرساء شراكات مع وزارة الزراعة، ووزارة التنمية الريفية. وإضافة إلى ذلك، سيواصل الصندوق علاقة التعاون في العمل في سياق برامجه الجارية حاليا مع وزارات شؤون القبائل، وتنمية المرأة والطفل، وتنمية الإقليم الشمالي الشرقي، ومع مجلس الإقليم الشمالي الشرقي. وسوف تكون هناك أيضا حاجة إلى شراكات ومشاورات تتم بصفة خاصة مع وزارات البيئة والغابات لبنكياتي راج، والطاقة الجديدة والمتجددة. أما العلاقة مع حكومات الولايات فلن تكون أقل أهمية في سياق ضمان الدعم الفعال لمشاريع الاستثمار التي يدعمها الصندوق المنفذة على مستوى الولايات، حيث إن الولايات تملك وتنفذ مشاريع الصندوق هذه. ويمكن أيضا إرساء شراكات مع أجهزة حكومية مثل البنك الوطني للزراعة والتنمية الريفية، والبنك الهندي لتنمية الصناعات الصغيرة، في تنفيذ مشاريع الصندوق على المستوى الوطني في الهند.

54- ومن بين الوكالات الإنمائية متعددة الأطراف، يهدف الصندوق إلى الإبقاء على شراكته المتميزة مع البنك الدولي، ساعيا إلى تحقيق جوانب التآزر مع البنك الدولي في العمل في الإقليم الشمالي الشرقي، وفي ولايات راجستان ومادهيا براديش، وبيهار. وسوف يستكشف الصندوق أيضا الفرص المتاحة لتوثيق التعاون مع مصرف التنمية الآسيوي وفق إطار شراكة إقليمية. وسيستمر البرنامج المشترك بين الصندوق وبرنامج الأغذية العالمي في ولايات أوريسا، وجارخاند، وراجاستان. ومن بين الوكالات المتخصصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة، سيواصل الصندوق تعاونه الحالي مع كل من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيواصل البرنامج القطري المختص بالهند أيضا شراكاته مع الأطراف المتلقية للمنح، مثل المعهد الدولي لبحوث محاصيل المناطق الاستوائية شبه القاحلة والمعهد الدولي لبحوث الثروة الحيوانية، والمنظمة الدولية للتنوع الحيوي، ومعهد التكنولوجيا الآسيوي، والمعهد الدولي لبحوث الأرز، ومنظمة الوجبة المتأنية الدولية، ومنظمة Marag[1]، والمركز الدولي للتنمية المتكاملة للمناطق الجبلية، والمركز العالمي للحراجة الزراعية.

55- وسوف يقوم الصندوق بتوسيع وتقوية علاقاته مع المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحوث– مثل المجلس الهندي للبحوث الزراعية، والهيئة الوطنية للمناطق البعلية، ومؤسسة م.س. سواميناثان للبحوث، ومعهد الطاقة والبحوث، وغيرها من المؤسسات العاملة في مجال الزراعة البعلية المستدامة، والزراعة الحراجية، والطاقة المتجددة، وذلك بهدف الاستفادة من المعارف والممارسات الفضلى والدراية.

56- وسوف يواصل الصندوق أيضا شراكاته مع المنظمات غير الحكومية العاملة على المستوى الوطني- كمنظمة المساعدة المهنية للعمل الإنمائي، ومجموعة Myrada، ومؤسسة DHAN، ورابطة النساء العاملات لحسابهن الذاتي، ومؤسسة BAIF للأبحاث الإنمائية، وحساب أمانة مؤسسة مستجمعات المياه – ليس فقط كشركاء في التنفيذ، بل أيضا كمصدر للتحليل والابتكار بشأن القضايا التي تؤثر على السكان الريفيين الفقراء. وإضافة إلى ذلك، سوف يوسع الصندوق شراكاته مع المجتمع المدني، وذلك وفق إطار

[1] كلمة *Marag* في اللغة الجوجاراتية في الهند تعني "طريق".

مبادرة منتدى المزارعين التي استحدثها الصندوق، وذلك عن طريق البحث عن الشراكات وبنائها مع روابط المزارعين وحركات الشباب المعنية.

57- وأخيرا، وإضافة إلى مواصلة الشراكة مع حساب أمانة Sir Ratan Tata في مجالات المساعدة التقنية، وتقاسم المعارف والتمويل المشترك، يعتزم الصندوق مواصلة تطوير التحالفات مع الشركاء من القطاع الخاص، وذلك وفق سياسات المسؤولية الاجتماعية للشركات، من أجل تحديد الفرص الفعالة المفيدة للجميع تحقيقا لصالح السكان الريفيين الفقراء ودعمهم في تعزيز إمكانيات توليد الدخل لديهم.

هاء – الاتصالات وإدارة المعرفة

58- تعتبر الاتصالات وإدارة المعرفة عنصرين محوريين في جهود الصندوق المستقبلية في الهند، وذلك على النحو الذي يبينه واحد من الأهداف العامة لعمل الصندوق. ويتطلب تشابك التحديات التي تواجهها المجموعات المستهدفة الابتكار والإدارة المتجاوبة استنادا إلى التعلم المستمر وتبادل المعرفة بصورة مستمرة. والهدف من ذلك هو إتاحة المعارف الملائمة أمام كل المستويات بغية تحسين أداء وأثر مشاريع الصندوق ومنحه. وفضلا على ذلك، يتحقق تبادل الابتكار وتجارب التعلم على نطاق واسع عن طريق استخدام المعرفة كوسيلة لتكوين الوعي وزيادة الشفافية والتمكين من المساءلة، ومن ثم تمكين فقراء الريف من الاستفادة من المشاريع والجهود الموجهة لصالحهم وتحمل مسؤوليتها. ومن جوانب التركيز المهمة في جهود إدارة المعرفة مستقبلا تحديد وتسجيل وتوثيق وتحليل وتبادل وتشجيع استخدام المعارف التقليدية المتوفرة لدى السكان الريفيين الفقراء والمجموعات القبلية. وسوف ينصب التركيز هنا على إرساء منظمات التعلم الملائمة على كل المستويات، مع المساعدة على حماية حقوق الملكية الفكرية، والحفاظ على التراث التقليدي والثقافة التقليدية، ودمج كل هذا ضمن المعارف المعاصرة.

59- سوف يضطلع الصندوق بمبادرات من أجل بناء قدرات المكتب القطري في الهند وكذا بناء قدرات موظفي إدارة المشاريع من أجل تمكينهم من اختبار وإقرار الابتكارات ورصد التقدم المحرز والتخطيط لتكرار الابتكارات الناجحة وتوسيع نطاقها. وستشمل آليات نشر المعارف وتبادلها بناء الشبكات وتغذيتها ومجتمعات الممارسة وتهيئة الفرص والمنتديات للخطاب واستخدام المنشورات وغيرها من الوسائط والمواقع الإلكترونية من أجل تيسير تبادل المعرفة. وأخيرا، يهدف البرنامج القطري للهند إلى التعلم والاستفادة من برامج إدارة المعرفة الأخرى في شتى أرجاء العالم. غير أن الصندوق لن يركز فقط على نقل المعرفة والابتكارات من عملياته العالمية إلى الهند، بل أيضا على إتاحة تجارب الهند لسائر العالم.

واو – إطار التمويل بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

60- يغطي برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الحالي دورتين لتخصيص الموارد على أساس الأداء، وهما الفترة 2010-2012 والفترة 2013-2015. واستنادا إلى النقاط المسجلة الحالية وفق هذا النظام واستنادا إلى معاييره، يبلغ التمويل المتوفر لدى الصندوق للفترة 2010-2012 مبلغ 141 مليون دولار أمريكي، وهو ما يعني زيادة كبيرة مقارنة بالموارد المخصصة في دورة التخصيص السابقة والتي بلغت 92 مليون دولار أمريكي. ويصور الجدول الوارد أدناه عملية احتساب مخصصات الهند. ومن أجل تخفيض

تكاليف المعاملات، طلبت الحكومة من الصندوق إحداث زيادة كبيرة في وسطي حجم القروض المقدمة منه. ويمكن أن يعني ذلك تقديم قروض يتراوح عددها بين قرضين وأربعة قروض على مدى فترة ست سنوات.

61- سوف تختار الحكومة والصندوق مشاريع تقترحها الوزارات التنفيذية وحكومات الولايات على أساس مواءمة تلك المشاريع لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، على أن يكون مفهوما أنه سيكون هناك حرص على سلامة تصميم المشاريع وصياغتها من أجل تأكيد التزام الولاية/الوزارة التنفيذية المعنية والتأكد من وجود الطاقة الاستيعابية للمشاريع المقترحة قبل التفاوض على القرض. وينبغي أن يشمل الالتزام، من بين سمات أخرى قدر الإمكان، مواءمة المشاريع المقترحة مع خطط الولايات واحتياجات السياسات والبشر؛ والتبكير بتعيين موظفي المشاريع الرئيسيين من أجل تمكينهم من المشاركة منذ مرحلة تصميم المشاريع؛ واستمرار مدراء المشاريع وميسريه في مواقعهم لفترات زمنية معقولة؛ والموافقة عند الاقتضاء على رواتب تنافسية لموظفي المشاريع المشاركين وللمنظمات غير الحكومية المشاركة؛ وإكمال المسح الأساسي إبان مرحلة التصميم، وإكمال دليل تنفيذ المشروعات قبل التفاوض على القروض، والمشاركة الفعلية من قبل الحكومة المركزية وحكومات الولايات المعنية في أنشطة الاستعراض المشتركة.

حساب المخصصات بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للسنة الأولى من برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

	المؤشرات	*السنة الأولى من برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية*
	درجات القطاع الريفي	
ألف (1)	الإطار السياساتي والقانوني للمنظمات الريفية	4.50
ألف (2)	الحوار بين الحكومة والمنظمات الريفية	3.88
باء (1)	إمكانية الحصول على الأراضي	3.63
باء (2)	إمكانية الحصول على المياه لأغراض الزراعة	3.75
باء (3)	الوصول إلى البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي	4.00
جيم (1)	الظروف التمكينية لتنمية الخدمات المالية الريفية	4.25
جيم (2)	مناخ الاستثمار المتاح للأعمال الريفية	4.00
جيم (3)	إمكانية الحصول على مدخلات الزراعة والوصول إلى أسواق المنتجات الزراعية	3.67
دال (1)	الحصول على التعليم في المناطق الريفية	4.25
دال (2)	التمثيل	4.00
هاء (1)	تخصيص وإدارة الموارد العامة الموجهة إلى التنمية الريفية	4.38
هاء (2)	المساءلة والشفافية والفساد في المناطق الريفية	3.75
	مجموع الدرجات	48.04
	وسطي الدرجات المجمعة	4.00
	التصنيف وفق مؤشر تقييم النظراء	3
	التصنيف وفق التقييم السياساتي والمؤسسي القطري	3.81
	ملحوظة: حيث إن الهند تلقت أقصى مقدار من التخصيص، فلم يتم حساب درجات قطرية لها. ونتيجة لذلك، ليس من الممكن ولا من المهم توفير سيناريوهات قطرية مختلفة في إطار نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء استنادا إلى التغيرات في درجات أداء القطاع الريفي أو التصنيفات وفق مؤشر تقييم النظراء	
	التخصيص السنوي	47 000 000

زاي – المخاطر وإدارة المخاطر

62- من الضروري إدارة المخاطر التالية واستراتيجيات تخفيفها أثناء فترة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية: (1) سيتحقق تخفيف المخاطر المناخية عن طريق الإدارة السليمة للموارد الطبيعية، والحفاظ على التنوع الحيوي، والنهوض بالزراعة المستدامة المعتمدة على مدخلات خارجية محدودة وتبني استجابات تكيف أخرى؛ (2) سوف تتم مواجهة الأثر السلبي للصدمات الاقتصادية الكلية عن طريق تنويع الزراعة وسبل الرزق، ومساندة التقارب مع برامج شبكات الأمان التي ترسيها الحكومة؛ (3) سوف يجري تخفيف القلق الاجتماعي عن طريق جهود إنمائية تتولى المجتمعات المحلية الدور القيادي فيها، وتصاحبها تعبئة اجتماعية وشفافية ومساءلة؛ (4) سوف يجري تخفيف صعوبة توظيف الموظفين الأكفاء ممن تتوافر لديهم الحوافز الملائمة لإدارة المشاريع والاحتفاظ بهم في مواقعهم عن طريق تقديم الرواتب التنافسية والتدريب وعن طريق التوظيف من السوق المفتوحة.

COSOP consultation process

Introduction

1. IFAD-supported operations in India were initiated in 1978. Prior to 1999 the country strategy was not a formal document and was reflected in the design of the program and projects supported by IFAD. The first country strategy was developed in 1999, presented to IFAD's Board in December 2001 and gave direction to the program during 2002-2004. The second country strategy was presented to IFAD's Board in December 2005 and covered the program cycle from 2005 to 2009. In early 2009 a country program evaluation was conducted, for the first time in India, since the start of operations in 1978. In anticipation of the country program evaluation's report the consultation process of this, the third country strategy for the period 2010-2015 began. The Department of Economic Affairs (DEA) of the Ministry of Finance of the Government of India and IFAD's nodal partner in India took clear ownership of the COSOP development process from the beginning, gave direction to it and led it with assistance and support from IFAD.

Preparatory Studies

2. A series of background papers were prepared by experts to provide a foundation and inputs for the COSOP, between July 2009 and January 2010. The background papers prepared were:

1) *Poverty and Targeting* by Tara Nair, Gujarat Institute of Development Research
2) *Strategy & Opportunities for Tribal Development in India in Fifth Schedule Areas* by Achyut Das, AGRAGAMEE, Orissa
3) *Tribal Development in India in the Sixth Schedule Areas* by A. K. Nongkynrih, North Eastern Hill University
4) *Creating Value for Rural Produce: Emerging Trends, Challenges and Future Prospects* by Sanjay Gupta, MART, Noida, UP
5) *Fair Trade: Creating Value for Rural Produce – Emerging Trends, Challenges and Future Prospects* by Harish Chotani, Consultant
6) *Assisting Smallholder Farmers to Improve their Livelihoods and Address the Challenges of Climate Change* by Virendra Pal Singh, ICRAF – South Asia, New Delhi
7) *Sustainable Agricultural: A Framework for Sustainable Local Nutritional Security* by David Hogg, Naandi Foundation, Hyderabad and Ajit Mathai, Consultant
8) *Knowledge Management in IFAD's Rural Poverty Alleviation Programme in India* by Pankaj H. Gupta, Consultant
9) *Project Management: Current Analysis and the Way Forward* by C. K. Ramachandran, Consultant

Country Programme Evaluation

3. IFAD's Independent Evaluation Office (IEO) in early 2009 conducted a country program evaluation (CPE), the first of its kind since the start of IFAD operations in India in 1978. At the conclusion of the evaluation's fieldwork a meeting was held in New Delhi with the Government of India and an Aide Memoire was presented, capturing the key elements and recommendations of the evaluation. A draft of the CPE was submitted to the Government of India in October 2009 and discussed at a National Roundtable Workshop organized by IFAD's IEO and the Government of India on 7-8 December 2009 in New Delhi. The purpose of the workshop was to discuss the findings and recommendations of the CPE and brought together representatives of Government of India, partner central government line ministries, state governments with IFAD-supported activities, project staff, IFAD headquarters,

civil society, partner knowledge institutions, the India Country Office of IFAD and the CPE team. The discussions and recommendations of this workshop played an important and seminal role in the preparation of the new COSOP and gave direction to it. Structured around four Issues Paper prepared by the IEO the participants at the workshop discussed 1) the value of IFAD-GOI partnership in supporting smallholder agriculture, 2) priorities for knowledge sharing and promoting innovations, 3) social empowerment and institutional architecture, and 4) economic empowerment. The CPE provides guidance in the preferred areas of engagement, targeting and on factors to enhance the effectiveness and efficiency of the country program during the new COSOP period. A synthesis of the CPE process, its findings and recommendations is presented in Annex IV in the form of an Agreement at Completion Point that constitutes an agreement between IFAD and the Government of India on the way forward.

Consultations with Stakeholders

4. Consultations with stakeholders were conducted in parallel to the evolution of the country program evaluation and the preparation of the background papers and consisted of meetings, workshops and one-on-one consultations with key partners. The Country Program Manager supported by a consultant appointed by IFAD to coordinate, synthesize and develop the document and the India Country Office team used a variety of platforms and occasions to consult with stakeholders and review the draft document as it evolved over almost a one year period starting in September 2009 and ending in September 2010.

5. The India Country Programme Management Team (CPMT), which brings together IFAD staff, the India country office, project staff, consultants and leading development thinkers met in all six times. CPMT members in India met in October 2009, December 2009 and April 2010, in New Delhi and the meetings discussed the COSOP using a series of presentations by CPMT members to structure the discussion. The CPMT member based at IFAD headquarters met in February, March and July 2010. The CPMT meetings discussed needs, approaches, strategies, targets and the COSOP document as it evolved and provided valuable advice and direction.

6. The India country programme has bi-annual (and since July 2010, quarterly) portfolio review meetings led jointly by the DEA and IFAD and brings together project managers, representatives of key participating state government and central government line ministries. The portfolio review meetings held in New Delhi in October 2009, in Bhopal Madhya Pradesh in April 2010 and again in New Delhi in July 2010 and January 2011 also deliberated on the COSOP and gave valuable inputs.

7. The DEA convened a dedicated consultation, involving representatives of participating state and central government partners in New Delhi on July 12, 2010 to discuss a ‘zero’ draft of the COSOP. The meeting provided comments and detailed guidance on targeting, strategy, ideas for investment projects to be included as an indicative pipeline in the COSOP, and on the way forward. The DEA clarified that while the COSOP included an indicative list, based on poverty analysis, where IFAD supported projects could be considered, the list should be seen as indicative and should not preclude requests from other geographical areas, provided they met the criteria established by DEA. It clearly pointed out that given the situation in the country and the policies of government, IFAD should not consider getting involved in supporting rural finance and microfinance activities except in facilitating financial inclusion and access to such services. It also clarified that the new COSOP should focus on adaptation to climate variability rather than

attempt mitigation of the impacts of climate change. Most importantly, DEA clarified where the government saw IFAD adding real value with its loans and grants. DEA requested state governments and central line ministries to come up with project concepts and ideas to be considered for inclusion in the pipeline, with the understanding that these requests will be routed through the DEA, will have to meet criteria and terms set by DEA and that inclusion in the pipeline is merely indicative and illustrative of the types of projects that may be considered for IFAD support; inclusion in the pipeline did not ensure consideration nor did it preclude other projects from being considered.

8. Regular consultations were held with key central government ministries and agencies such as the Ministry of Rural Development, The Ministry of Agriculture and Cooperation, the Ministry of Tribal Affairs, the Planning Commission of India, and the National Rainfed Area Authority, with key donors and partner aid agencies like the World Bank, the Asian Development Bank, the Food and Agriculture Organization, the World Food Program, the United Nations Development Program, DFID (UK), USAID, and GTZ and with important knowledge centres like ICRAF, ICRISAT, ILRI and the M S Swaminathan Research Foundation.

Pipeline of Projects

9. The DEA set a 25 July 2010 deadline for receipt of project ideas from state governments and line ministries. Two project concepts have been tentatively put forward for IFAD financing, one in Uttarakhand and one in Jharkhand.

Peer Review Comments on Review Draft

10. In line with standard procedure for approval of new COSOPs, an in-house peer review process was conducted in February 2011, prior to an Operational and Strategy Committee Meeting on the COSOP on 3 March 2011. The text of the COSOP was amended to take into account the comments provided.

Wrap-up Meetings for Validation of Draft COSOP

11. A meeting was held with DEA in Delhi on 31 January 2011, where agreement was reached on the how to integrate comments received from DEA on the draft COSOP.

12. A final wrap-up meeting with DEA took place on 10 March 2011, to review the final text prior to submission to the IFAD Executive Board for review. DEA approved the final text at the meeting.

Country economic background

COUNTRY DATA
India

Land area (km2 thousand) 2008 1/	2 973
	1
Total population (million) 2008 1/	139.96
Population density (people per km2) 2008 1/	383
Local currency Indian Rupee (INR)	

GNI per capita (USD) 2008 1/	1 040
GDP per capita growth (annual %) 2008 1/	5
Inflation, consumer prices (annual %) 2008 1/	8
Exchange rate: USD 1 = ***ADD RATE***	

Social Indicators	
Population growth (annual %) 2008 1/	1.3
Crude birth rate (per thousand people) 2008 1/	23
Crude death rate (per thousand people) 2008 1/	7
Infant mortality rate (per thousand live births) 2008 1/	52
Life expectancy at birth (years) 2008 1/	64
Total labour force (million) 2008 1/	449.89
Female labour force as % of total 2008 1/	28
Education	
School enrolment, primary (% gross) 2007 1/	113
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2008 1/	n/a
Nutrition	
Daily calorie supply per capita	n/a
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2008 1/	n/a
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2008 1/	n/a
Health	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2007 1/	4.1
Physicians (per thousand people) 1/	n/a
Population using improved water sources (%) 2006 1/	89
Population using adequate sanitation facilities (%) 2006 1/	28
Agriculture and Food	
Food imports (% of merchandise imports) 2008 1/	3
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2007 1/	1,422.8
Food production index (1999-01=100) 2007 1/	119
Cereal yield (kg per ha) 2008 1/	2 647
Land Use	
Arable land as % of land area 2007 1/	53
Forest area as % of total land area 2007 1/	23
Agricultural irrigated land as % of total agric. land 2007 1/	n/a

Economic Indicators	
GDP (USD million) 2008 1/	1 159 171
GDP growth (annual %) 1/	
2000	4
2008	6.1
Sectoral distribution of GDP 2008 1/	
% agriculture	18
% industry	29
% manufacturing	16
% services	53
Consumption 2008 1/	
General government final consumption expenditure (as % of GDP)	12
Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	54
Gross domestic savings (as % of GDP)	34
Balance of Payments (USD million)	
Merchandise exports 2008 1/	179 073
Merchandise imports 2008 1/	291 598
Balance of merchandise trade	-112 525
Current account balances (USD million)	
before official transfers 2008 1/	-87 603
after official transfers 2008 1/	-36 088
Foreign direct investment, net 2008 1/	22 807
Government Finance	
Cash surplus/deficit (as % of GDP) 2008 1/	-2
Total expense (% of GDP) a/ 2008 1/	16
Present value of external debt (as % of GNI) 2008 1/	19
Total debt service (% of GNI) 2008 1/	3
Lending interest rate (%) 2008 1/	13
Deposit interest rate (%) 2008 1/	n/a

a/ Indicator replaces "Total expenditure" used previously.
1/ World Bank, *World Development Indicators* database CD ROM 2010

COSOP results management framework

Country Alignment	*Key Results for COSOP*			*Institutional/Policy objectives*
	Strategic Objectives	***Outcome Indicators***	***Milestone Indicators***	
• National Nutritional Policy (NNP), of the Government of India is under the aegis of Department of Women and Child Development 1993. • National Policy for Farmers (NPF) draft was prepared by the National Commission of Farmers (NCF), which was consulted with Central and State Government and approved in 2007. • National Rural Livelihood Mission - launched in 2009/10 is the restructured Swarnjayanti Gram Swarozgar Yojana (SGSY) scheme considered now as the key component of the national poverty reduction strategy. • PESA (1996): In 1996 the Panchayat Extension to Scheduled Areas Act (PESA) is a legislation for Adivasis/tribals (in Fifth Schedule areas) since the 73rd constitutional amendment established special provisions for tribal peoples in scheduled areas. PESA significantly strengthens the position of tribal people in the democratic process through the self governance of the 'village republic' at Gram Sabha (village assembly) level. This would enable communities to assume control over their livelihoods, conserve and manage natural resources and protect traditional rights. • Forest Rights Act of 2006, to provide forest dwellers and tribals access to land ownership as well as forest produce. • National Tribal Policy (draft policy) The tribal groups and also their areas have been recognized as one of the most under developed pockets in the country, and hence needing special attention through specialized schemes and programmes.	• **SO 1:**. Increased access to agricultural technologies and natural resources. • **SO-2:** Increased access to financial services and value chains.	<u>*COSOP goal indicator*</u> • 75% target group/persons or double the baseline report increased income and assets. • 75 % or 200,000 target group households showing improved food security <u>*SO1 outcome indicators*</u> • 3% growth in employment in agriculture sector in the target areas (with agriculture sector growth at 4%) • 100000 (or double the baseline) small farmers report production/yield increase/increased herd size • 70,000 farmers & fishers adopt recommended technologies • 70,000 farmers and fishers use purchased inputs • Community Institutions formed/ strengthened. • NRM groups operational/functional • % of degraded land rehabilitated • Hectares of land improved through soil/water conservation methods <u>*SO2 outcome indicators*</u> • 95% of credit groups operational and functional • 2500 marketing groups operational and functional	<u>SO1 milestone indicators</u> • 20,000 people trained in Income Generating Activities, business and entrepreneurship • 10000 people receive vocational training • 20,000 people trained in crop, livestock and fish production practices and technologies • 200,000 people accessing facilitated advisory services • 20,000 smallholder farmers report improved long term tenure. • Hectares of land provided to target groups • 75% of community action plans aligned with local government plans. <u>S02 milestone indicators</u> • People trained in business and entrepreneurship • Enterprises accessing facilitated non-financial and financial services • People trained in post-production, processing and marketing • Number of roads, markets, storage, processing facilities • 800,000 women in savings and credit groups formed and strengthened • 3000 marketing groups formed and/or strengthened • 70,000 people in marketing groups	Facilitate access and availability of food through the implementation of project components. Embed project design features that would support convergence of government schemes (for example NRLM) and programmes. Support the scaling of innovations and sharing lessons learnt from this experience. Support self-governance of tribal communities though strengthening their traditional/ community institutions though capacity building in accessing local governmental institutions, schemes and services, production technology, access to markets, financial literacy, and provision of knowledge and information for improving their programme implementation capacity. Enable communities to build their institutions and capacities to acquire forest lands title, use forest for their livelihoods, the right to Relief and development, and Forest Management Right under the Forest Rights Act, 2006. Undertake capacity building of institutions in tribal areas to ensure regulatory protection of tribal customary laws and practices, their rights, socio-economic empowerment and to implement provisions under PESA.

Note: The Results Management Framework will be amended during COSOP implementation to include more detailed baseline information as it becomes available.

Previous COSOP results management framework

Summary of the Country Programme Evaluation Overall Assessment

Assessment	Rating
Portfolio performance	5
Non-lending activities	4
COSOP performance	5
Overall IFAD-Government partnership	5

CPE agreement at completion point

A. Background

1. India is the largest borrower from IFAD, both in terms of number of projects financed and resources invested. The Fund has provided loans for 24 agriculture and rural development projects at highly concessional terms since 1979. The total cost of the project portfolio is US$1.9 billion, including US$656 million in loans from IFAD and US$877 million in counterpart funds from the Government. Currently, 9 out of the 24 projects are under implementation. A large majority of loan-funded projects aimed to promote tribal development, women's empowerment and development, and establish sustainable rural financial services. IFAD has also provided grant funding for capacity building, electronic networking among projects to enhance communication and knowledge sharing, agriculture research and other areas. At the same time, India is the largest contributor to IFAD from developing countries, and therefore all this makes for a special relationship between India and IFAD.

2. The Office of Evaluation (IOE) undertook a country programme evaluation (CPE) in India in 2009. This was the first CPE done by IFAD in India since the Fund started its operations in 1978. The main objective of the CPE was to assess the performance and impact of IFAD operations, and to generate building blocks that would serve as inputs for the preparation of the new India country strategic opportunities programme (COSOP), which will be prepared by the Fund's Asia and Pacific Division and the Government of India following the completion of the CPE.

3. This Agreement at Completion Point (ACP) contains a summary of the main findings and recommendations from the CPE. It benefits from the main points emerging from the CPE national roundtable workshop held in New Delhi on 7-8 December 2009. As per the decision of the Executive Board, the ACP will be attached as an Annex to the new India COSOP, which is expected to be presented for Board consideration during 2010.

4. The ACP has been reached between the IFAD Management (represented by the Programme Management Department) and the Government of India (represented by the Department of Economic Affairs, Ministry of Finance), and reflects their understanding of the main findings from the CPE (see Section B below) as well as their commitment to adopt and implement the recommendations contained in section C of the ACP within specified timeframes.

B. Main Evaluation Findings

5. The CPE affirms the value of IFAD's contribution to addressing rural poverty in India. The Fund has particularly contributed to promoting pro-poor innovations, and served as a ' demonstrator' of how to methodically design, implement, supervise, monitor and evaluate pro-poor agriculture and rural development projects. These two characteristics make IFAD different from other donor organizations operating in India, and can serve to generate lessons and good practices that can be replicated and scaled up by Government and other partners to achieve wider developmental impact on rural poverty.

6. The projects funded by IFAD have achieved satisfactory results, especially in terms of livelihoods promotion among tribal people, women's development, and the promotion of rural finance systems. In particular, women are more empowered and have generally a greater voice in decision making and resource allocation of development projects and programmes. Efforts to promote tribal development have been good, for example in terms of promoting greater access to natural resources, including land and non-timber

forest products which are central to their livelihoods. There is evidence that some of the IFAD-funded projects contributed to peace-building and reducing conflict (e.g., Andhra Pradesh and the North East). However, given the vast numbers of tribal people (more than 80 million) in the country and their very low economic and social status, the agenda remains incomplete and more efforts and resources are required to ensure their full integration into the economy, while at the same time preserving their cultural heritage. IFAD-funded operations have contributed significantly to developing new and successful models for the provision of micro-finance to the rural poor, and for linking them and their organizations to commercial banks. There are however areas in which micro-finance activities can be further developed to ensure an even wider impact on poverty, for example, by supporting microfinance institutions to build rural money transfer systems and networks for effectively and efficiently channelling remittances to and within rural areas. The CPE also found evidence of policy impact, for example, in terms of ensuring secure land titles for tribal people and inclusion of NGOs in development activities.

7. In general, the overall IFAD loan-funded project portfolio achievement in India is satisfactory, and better than the results of IFAD-funded projects in all regions - as reported in the 2008 Annual Report on Results and Impact of IFAD Operations. Performance has been particularly good in terms of relevance of operations and in the impact domains of natural resources management and environment, followed by household income and assets, food security and agricultural productivity, institutions and policies, as well as innovations, replication and upscaling. The area of relative weak performance is the efficiency of operations, where there is room for improvement.

8. The CPE found that frequent rotation of project directors is a cause for concern, and a solution needs to be found for better impact. Another issue is the rather wide geographic coverage of the country programme, with numerous relatively small projects dispersed throughout the country in 17 states. Five projects were designed to cover two or three states, which in some cases are not even contiguous. A wide and fragmented programme coverage poses deep challenges to country programme management, for example, in terms of co-ordination, monitoring, supervision, efficiency and sustainability of benefits.

9. Various innovations have been successfully tested on the ground through IFAD-funded projects and programme, several of which have been replicated and upscaled by the Government and other donors. This is a remarkable achievement. In spite of that, however, the CPE did not discern a systematic or strategic approach by IFAD to replication and upscaling, and the Fund's grants programme has not been used to its potential for promoting pro-poor innovations.

10. The evaluation found however insufficient attention until the most recent operations to agriculture, which is extremely important given that around 600 million people in the country derive their livelihoods from agriculture-related activities. Selected crop development and research activities were funded through IFAD's grants but had limited linkages with loan-funded projects. The establishment of market-linkages, engagement with the private sector and involvement of *panchayati raj* institutions has been limited. One recent interesting feature however is the US$20 million funding raised from the Sir Ratan Tata Trust and other private sector operators in the context of the most recent programme in Maharashtra for, *inter-alia,* bio-fuels development, promotion of organic cotton, and dairy development including milk collection centres.

11. Project monitoring and evaluation systems have mainly focused on input-output measurements, and evaluation capacity especially in the agriculture and rural sector focusing on results and impact is generally insufficient. There is a proposal currently under consideration of the Planning Commission to establish an independent evaluation outfit in India, which would be responsible for undertaking rigorous and useful evaluations of development projects and programmes.

12. The CPE underlines that the convergence of IFAD assistance with government schemes is extremely important, especially at the district level. The absence of convergence has contributed in the past to poor utilization and results, as there has been duplication of efforts between departments (e.g., in terms of capacity building of communities), overlapping development activities, and multiple reporting requirements. The newest programme in Maharashtra however is a good example of efforts by IFAD to ensure convergence with Government's own initiatives.

13. Performance of non-lending activities (knowledge management, policy dialogue and partnership building) has been moderately satisfactory. IFAD has made important contributions in few policy areas, but resources and capacities for analytic work and knowledge management have been few. In recent years, there are some interesting knowledge management initiatives, but these have not spanned throughout the period covered by the CPE. As mentioned above, there have been some important achievements in policy dialogue (e.g., institutionalising the self-help groups as an instrument for poverty reduction in national policies and programme, the provision of land titles to tribal people, the wide spread involvement of NGOs in development initiatives), but these have not been systematic and largely confined within project-related processes. Engagement in agriculture and rural development national policy formulation has been limited, partly due to inadequate resources. Partnership with government in general is very good, as it is with civil society and the NGO community, but partnership with the private sector and other multilateral organizations working in agriculture in India has not been vibrant, even though there are signs of improvement in the recent past. Partnership in the central government is particularly strong with the Ministry of Finance, and somewhat limited with other key agriculture and rural development-related ministries, and other central agencies. Even though project execution is the responsibility of state authorities, central government agencies have an important role, not least because they are responsible for formulation of national policies and acts, establishing nation-wide priorities and targets for poverty reduction. They also finance large centrally sponsored schemes for agriculture and rural development.

14. A number of grants have been provided in support of the country programme, both from IFAD's global/regional and country–specific grant windows. Apart from some global/regional grants (e.g., for ENRAP), the evaluation found little evidence that they have much of an impact on the loan funded activities in the country. Country-specific grants tied within selected projects and programmes more directly support project activities, but their total volume has been very small. This is partly due to the fact that the country-specific window only became available following the approval of the IFAD grants policy in 2003.

15. The evaluation concurs with the recent move to direct supervision and implementation, even though there are resource issues that need consideration, especially given the size of the ongoing portfolio in the country. Similarly, good efforts have been made to establish a country presence in India since 2001, which is growing and involved in a range of activities related to the country strategy and programme management. There are challenges however in the current arrangements and the impact it can truly have especially in terms of implementation support, partnership building, policy dialogue, knowledge management, and donor co-ordination is limited - given the level of delegation of authority as well as the size and complexity of the country programme. According to the CPE, a strengthened country office in India would not only contribute to achieving better results in the country, but it could also possibly play a wider role in the sub-continent in terms of enhancing efficiency and improving performance in selected countries in the region as well. The evaluation also concludes that overall the hosting arrangements by WFP may no longer be the most attractive option moving forward for IFAD country presence, partly due to the forthcoming cost increases for services rendered by WFP as well as the limited space available. The

temporary nature of staff contracts does not provide required job security and incentives for further enhancing performance.

16. Maybe the most important message from the CPE is that the context has changed significantly in India since the beginning of the IFAD-Government partnership in 1979. The emerging middle income status of India will have important implications for IFAD's role and focus in the country in the coming decade and beyond, even though the Fund's lending terms to the country may not change in the next three year (2010-2012) Performance Based Allocation System cycle. Together with the vast amount of national technical expertise and funds available both through centrally sponsored schemes and state financed initiatives, this will pose a major challenge for IFAD in articulating its objectives and priorities moving forward, also in light of the relatively high transaction costs for the government in nurturing and expanding its partnership with IFAD. All in all, the implications are far-reaching, and after 30 years of co-operation, IFAD and the Government are at a cross-road. They will need to carefully and jointly reflect on the alternative options, directions and approaches to pursue, in order to ensure the continued high relevance of their important partnership for the future. But one thing is clear: the transfer of financial resources will not be the main focus of the partnership in the future.

C. Recommendations

17. In light of the above, what role could a relatively small organization such as IFAD play in India, especially taking into account that in the near future the Fund may no longer be able to lend to the country on highly concessional terms? The CPE offers the below broad recommendations that the Government of India and IFAD agree to adopt and implement within specific timeframes.. The recommendations are clustered in two broad categories: strategic and operational issues.

Strategic Issues

18. **Recommendation 1:**

a. **Give more priority to smallholder agriculture**. Sustainable smallholder agriculture should be included as a thrust area in the new COSOP, as an engine for promoting pro-poor growth and reducing hunger and rural poverty. Among other issues, this would include an emphasis on promoting the viability and risk-management of farming activities by smallholder farmers, with specific attention to rainfed areas with emphasis also on in-situ water conservation, livestock development, and crop production, including staple cereal and pulse productivity.

b. **Deadline**: **COSOP period 2011-2015**

c. **Responsible Entity: IFAD and GOI**

19. **Recommendation 2:**
    a. **Targeting and reduced geographic coverage.** In terms of targeting, it is recommended that in future greater emphasis be devoted to smallholder farmers, but also continue to support rural women and tribals. The geographic focus should in principle be narrowed to a smaller group of states, and not expanded beyond the 11 states covered by ongoing operations. Also, two-state projects through one loan and one supervision budget should be avoided in the future. Given IFAD's positive experiences in India and other countries (e.g., the Philippines), opportunities to work in conflict areas could be pursued in consultation with Government. This will however require projects to include in crisis prevention measures (e.g., flexibility in terms of project area coverage), and adequate expertise will need to be mobilised for supervision and implementation support purposes.
    b. **Deadline:** COSOP period, 2011-2015
    c. **Responsible Entity: IFAD and GOI**

20. **Recommendation 3:**
    a. **Enhance private sector engagement in line with corporate social responsibility principles.** The partnership with the private sector should be enhanced further, to deliver rural finance and extension services to the rural poor, provide input supply and access to agroprocessing infrastructure, facilitate transport of agricultural produce to market points, promote innovations and up-scaling, make information and communication technology more widely available in rural areas, and so on.
    b. **Deadline:** COSOP period, 2011-2015
    c. **Responsible Entity: IFAD and GOI**

21. **Recommendation 4:**
    a. **Innovation with deeper attention to replication and upscaling.** The main aim of IFAD-funded projects and programme in India in the future should be to promote pro-poor innovations that can be replicated and upscaled by government, other donors, the private sector, and others. It is therefore recommended that the new COSOP include a well-defined innovations agenda, which would outline the areas that merit to be prioritised. Some examples of the agenda include promoting innovations in micro-finance (e.g., to enable crop insurance, transfer of remittances to the poorest), pro-poor drought and pest resistant agriculture technology, and use of information and telecommunications to link the poor to markets. Moreover, the country strategy should make explicit the approach that will be pursued for replication and upscaling, as this is the ultimate aim of IFAD's capability to promote innovative approaches. Opportunities for developing and strengthening partnerships with national institutions, such as the Indian Council for Agricultural Research, but also the private sector including foundations, for the implementation of this recommendation should be actively explored. Similarly, partnership with NGOs and other rural institutions need to be further expanded in order to scout for, develop, pilot test and assess innovations emerging from the grassroots level
    b. **Deadline:** COSOP period, 2011-2015
    c. **Responsible Entity: IFAD and GOI**

22. **Recommendation 5:**
    a. **Launch a coherent knowledge programme.** The new COSOP should include a distinct and clearly resourced knowledge programme. One of the key aims of the programme would be to fill any knowledge gaps on agriculture and rural development and more generally in rural poverty

reduction in the country. It could be funded by grants, but also supported by individual operations financed through loans. This programme could contribute to a wider PI initiative together with other IFAD regional divisions to systematically exchange knowledge on rural poverty reduction drawing upon the experiences, lessons learned, and good practices from the Fund's operations in other countries and regions, especially in other middle income countries (e.g., Brazil, China, Argentina and Morocco). The programme could include, *inter-alia:,* activities to document and share both IFAD's own experience in India, and experiences from IFAD operations in other countries that may be of relevance to the India country programme; and promotion of exchange visits by government officials project staff and members of civil society and NGOs to IFAD-financed projects within and outside India. Another option could be the organization of thematic workshops in India with prominent guest speakers and other resource persons from other countries with international expertise and reputation in agriculture and rural development issues, focusing on those areas that may be constraining rural poverty reduction in the country at any particular juncture.

b. **Deadline:** COSOP period, 2011-2015
c. **Responsible Entity: IFAD and GOI**

23. **Recommendation 6:**

a. **Seek deeper convergence with government.** A very large amount of resources are allocated by the Central and State governments for agriculture and rural development activities. If this funding is to be efficiently used, there must be greater convergence within government-funded programmes, and between operations and other donor-funded activities and Government-assisted programmes. Among other issues, this will require in-depth analysis during project design of other ongoing or planned development initiatives in the districts to be covered by IFAD-supported projects. The aim would be to ensure complementarities in objectives and activities between IFAD-funded and government-financed agriculture and rural development projects and programmes. One way of ensuring convergence is to link project management units more directly with state and district administrations, so convergence can be facilitated during project execution. Further, IFAD-supported projects should build and strengthen the communities' capacity to access the available schemes of different Government's departments.
b. **Deadline:** COSOP period, 2011-2015
c. **Responsible Entity: IFAD and GOI**

24. **Recommendation 7:**

a. Widen partnership with central government. The Department of Economic Affairs (DEA) in the Ministry of Finance is the nodal entity responsible for external assistance to India including funding provided by IFAD. In coordination with DEA, IFAD needs to engage more proactively with the central Ministries, especially Ministry of Agriculture and Ministry of Rural Development, to leverage their expertise and experience to focus on some of the important areas that help achieve sustainable livelihoods in the agricultural sector. These agencies also play an important role in national policy formulation and legislation, coordination and monitoring and evaluation, as well as in financing large and important centrally sponsored schemes. Among other issues, a wider partnership with key central Ministries can provide an opportunity for the Fund to contribute towards shaping the design of centrally sponsored schemes and national policies and acts, building on IFAD's own priorities and experiences in the country.

Further, IFAD should encourage exposure visits of central government officials to project areas.

b. **Deadline:** COSOP period, 2011-2015
c. **Responsible Entity: IFAD and GOI**

25. **Recommendation 8:**

a. **Ensure ownership and commitment with State Governments.** State Governments need to be involved from the very beginning of project design to ensure that they take full responsibility of the activities and act on the issues that IFAD-supported operations are recurrently facing. In particular, State Government should ensure: (i) smooth flow of funds; (ii) timely provision of counterpart funds; (iii) their direct participation in Joint Review Missions; (iv) timely follow-up on agreed recommendations; (v) ensure competitive and attractive salaries and allowances, including their timely adjustments, so as to recruit and retain highly qualified project staff, including NGO staff; and (vi) and last but not least, continuity of tenure of Project Directors and key-management staff.
b. **Deadline:** COSOP period, 2011-2015
c. **Responsible Entity: IFAD and GOI**

26. **Recommendation 9:**

a. **Increase loan size.** IFAD should consider increasing the average loan size of the operations in the country and undertaking fewer projects in the next COSOP cycle. This would contribute to lowering transaction and administrative costs for both Government and IFAD, while allowing greater attention to implementation support, learning, and impact achievement in general. Such a shift is expected to improve the overall quality of the country programme, and also free up time and resources for greater attention to non-lending activities. Acknowledging the difficulties being occasionally faced in loan disbursements, larger loan size will have implications for targeting and absorptive capacities, and ways will need to be found in future projects to address the corresponding implications. Few examples should be considered: (i) greater investments may be made in rural infrastructure including, *inter alia*, renewable energy technologies, communications and small scale irrigation, which is essential for agriculture and rural development in line with IFAD's targeting policy of 2006; (ii) adoption of a saturation approach in targeting of the poorest families at village and block level; and (iii) ensuring provision for an adequate project implementation period of around 8 years. Given the size of the programme, the country and the number of rural poor, it is recommended that financing larger projects should not result in a commensurate cut in IFAD's administrative budget allocated towards country programme management.
b. **Deadline:** COSOP period, 2011-2015
c. **Responsible Entity: IFAD and GOI**

27. **Implementation responsibilities and timeframes.** Both IFAD and the Government of India would be responsible for the implementation of the above-mentioned strategic recommendations. They will be appropriately reflected in the new India COSOP, as well as in all the new projects and programmes funded by IFAD following the adoption of the COSOP.

Operational Issues

28. **Recommendation 10:**

a. **Strengthen the India country office.** There is a need to further strengthen the IFAD country office in India, including the out posting of the

country programme manager (CPM) to Delhi and appointment of a full-time coordinator. In general, a strengthened country office is required to enhance project supervision and implementation support, improve policy dialogue, strengthen cooperation and harmonization with other donors, and further facilitate follow-up on supervision and mid-term review decisions. This would also contribute towards implementation of the CPE recommendations related to the knowledge programme, as discussed above. The role, priorities and organization of the India country office will need to be reconsidered in developing the new COSOP and implementing the CPE recommendations. This is because the new COSOP is expected to introduce additional priorities and activities, such as a wider focus on smallholder agriculture, a more coherent knowledge programme and systematic engagement in policy dialogue. In this regard, the opportunities, challenges and budgetary implications of out posting the India CPM should be examined in order to bring full decision making and follow-up actions related to IFAD operations closer to the country level. Country office staff should be provided with fixed-term contracts and better mainstreamed into IFAD's overall work force, to provide greater job security and incentives and improve performance. The current hosting arrangements with WFP should be reconsidered, especially in light of the cost escalation in services charged by WFP, and the merits of hiring alternative premises analysed. For example, the possibility of finding premises within the UN complex, World Bank office or other partner institutions would facilitate dialogue and co-operation with other donors. The office infrastructure also needs upgrading, for example, in terms of space and information technology facilities, which are currently constraining the work of the office, inter alia, such as the access to IFAD databases and reports at headquarters. The strengthening of the country office will have important resource implications that would need to be considered to ensure the office's effectiveness and its ability to contribute to the achievement of COSOP objectives.

b. **Deadline:** COSOP period, 2011-2015
c. **Responsible Entity: IFAD**

29. **Recommendation 11:**

a. Recommendation 11: Ensure greater continuity in project directors. Rapid turn over of some Project Directors remains a critical issue in IFAD- funded projects and programme, particularly in the early phases of implementation. This is a systemic concern for IFAD and other multi-lateral development organizations in India. While Central Government and State Government shall endeavour to ensure continuity in project directors to the extent possible, IFAD and the Government could consider alternatives including, inter alia, recruiting from the open market or deputing senior level staff form established civil society organizations."
b. **Deadline:** COSOP period, 2011-2015
c. **Responsible Entity: GOI**

30. **Recommendation 12:**

a. **The need to improve project efficiency.** There is scope for improving the efficiency of IFAD-funded projects and programmes in the country. Some of the measures recommended above are expected to ensuring better efficiency, such as limiting the coverage of projects to one state, and by ensuring deeper convergence between the IFAD and government programmes. However, there are other measures that should be deployed to improve efficiency, including streamlining the flow of funds to limit

implementation delays, strengthen the capacity in the project management unit but also state governments in procurement and other loan administration issues, and ensuring the assignment and continuity of staff to the project with adequate expertise and experience in project management.

b. **Deadline:** COSOP period, 2011-2015
c. **Responsible Entity: IFAD and GOI**

31. **Recommendation 13:**

a. **Resource issues.** Among other issues, greater attention in the future to non-lending activities, implementation support, mobilization of expertise in conflict-resolution, upscaling of innovations, deeper engagement with the central government and the private sector, and the strengthening of the existing country office are likely to have additional recurrent administrative resource implications to IFAD, both in terms of staff time and finances. It is therefore recommended that the management conduct a detailed cost analysis during the formulation of the next COSOP and make the necessary allocations commensurate with the size, focus and coverage of IFAD-supported activities in the country. The additional resources are critical if the CPE recommendations are to be fully implemented, in order to achieve more far-reaching development results on the ground.
b. **Deadline:** COSOP period, 2011-2015
c. **Responsible Entity: IFAD**

32. **Recommendation 14:**

a. **Evaluation capacity development.** In close collaboration with the Asia and the Pacific Division, IOE will explore opportunities for supporting the Planning Commission's efforts to establish an independent evaluation outfit in India. Given its mandate and specialization, IFAD's contribution will be restricted to evaluation capacity development in the agriculture and rural sectors. This will include initiatives to further enhance project-level monitoring and evaluation systems, so that they are also equipped to effectively collect, analyse and report on results and impact in addition to the achievement of physical and financial targets.
b. **Deadline:** COSOP period, 2011-2015
c. **Responsible Entity: IFAD**

D. Comments by the IFAD Management and the Government of India

33. **IFAD Management.** With reference to Recommendation 10 and the original proposal to establish a Sub-Regional office, IFAD Management highlights that to date it has no mandate to establish additional country or regional office. This recommendation can only be addressed upon the IFAD Executive Board's decision on the new country presence strategy, scheduled for May 2011.

34. **Government of India**. The ACP text was discussed with the Joint Secretary and Director of the Department of Economic Affairs (DEA) of the Ministry of Finance in Delhi on 31 January 2011. DEA proposed a revised text for recommendation 11. This new text was accepted and inserted in the ACP.

E. Comments by the Office of Evaluation

35. As per the process for preparing the Agreement at Completion Point, the Office of Evaluation has this opportunity to express its views on any recommendation contained in the India country programme evaluation report that the IFAD management and/or Government of India disagrees with, either fully or partially.

36. As such, the Office of Evaluation has two comments on: (i) recommendation 10 in paragraph 28 above, related to strengthening of the IFAD country office in India; and (ii) the establishment of an IFAD sub-regional office in New Delhi, recommendation contained in the final India CPE report (see paragraph 34 above containing the IFAD Management comments on this point).

37. **IFAD country office in India.** As agreed by the IFAD management and the Government of India, there is need to further strengthen the IFAD country office in India, including the out posting of the country programme manager (CPM) to Delhi. However, the proposed deadline for the implementation of the recommendation is stated as '2011-2015'in this Agreement at Completion Point (see paragraph 28 (b) above).

38. The Office of Evaluation believes it is important to determine an earlier and specific timeframe for the out posting of the India CPM to Delhi. This is important to ensure the permanent physical presence of the CPM in India, which has received historically the largest amount of IFAD assistance, both in terms of number of projects and loan amounts provided. The Government of India has also requested for an early out posting of the India CPM to Delhi for quite some time.

39. **The establishment of a sub-regional office in Delhi.** Based on the analysis in the final India CPE report[2], the Office of Evaluation recommends that the IFAD Management explore the opportunities for establishing a sub-regional office in Delhi in the near future. As mentioned in the India CPE report, such a sub-regional office would contribute to improving institutional and project efficiency including the overall quality of results on rural poverty in South Asia region. The Office of Evaluation agrees with the IFAD management comment in paragraph 33 above, and the possibility of establishing a sub-regional office in India should therefore be included as an explicit provision within the corporate country presence strategy, to be presented by the Management for approval to the Board in May 2011.

Signed by: _____ **Date:**
Ms Loretta M. Vas
Special Secretary, Department of Economic Affairs
Ministry of Finance, India

and

_____ **Date:**
Mr Kevin Cleaver
Associate Vice-President, Programmes
IFAD

[2] Which may be downloaded from www.ifad.org/evaluation/public_html/eksyst/doc/country/pi/india/index.htm

INDICATIVE PROJECT PIPELINE DURING COSOP PERIOD

1. Two tentative project concepts have been suggested by DEA to be included in the pipeline for consideration in this COSOP. Other projects to be included in the pipeline under the new COSOP, will need to emerge from state governments and/or line ministries, and must meet the requirements and criteria of DEA, prior to forwarding to IFAD for consideration. The two project concepts most likely to be presented to IFAD's Executive Board before the end of 2012 are as follows:

- A project in the state of Uttarakhand proposes to benefit from the learning and institutional capital of the ongoing IFAD-supported ULIPH project.

- A project in the state of Jharkhand proposes to build on the learning from the ongoing Jharkhand Tribal Development Project

2. To ensure a more effective linkage between grant-funded activities and IFAD's lending program IFAD will only support grant-funded operations in line with the objectives of the COSOP and ICO will be responsible for supervision of all grants.

3. Some activities that could be supported with grants are:

- Strengthening of existing efforts to leverage social capital, best practices and learning of IFAD's tribal development experience and supplement it with that of others, nationally and globally and, in order to facilitate and give direction to tribal development efforts such as those of the Ministry of Tribal Affairs, the Ministry of PRI, the Ministry for the Development of the North Eastern Region and the Ministry of Rural Development's flagship National Rural Livelihoods Mission.

- Strengthening of existing efforts to gather (and, where necessary, facilitate the generation of), validate, synthesize and disseminate knowledge, best practices and learning related to sustainable and climate-resilient small-holder rain-fed agriculture, agro-forestry, livestock rearing and fisheries. IFAD in this regard would consider partnering with the World Agroforestry Centre in India whose new initiative, Evergreen Agriculture: Farming Sustainably under Climate Change, has a similar thrust and with that of the National Rainfed Area Authority's to facilitate demand-driven and proactive knowledge management.

- The establishment of a challenge prize program that periodically invites innovative solutions to some of the challenges faced by rural poor and tribal communities and rewards the winners with funds and mentoring-support for incubation and scaling up.

- Testing, validating and facilitating the mainstreaming of innovative ICT solutions, including, for instance, mobile telephony systems in rural areas that enable interactive voice and text based awareness building, crowd sourcing, market information and extension advisory services and payment and remittance services to give people voice and empower them to hold services and institutions accountable.

- Introduction of and training of project management personnel in the use of ERP (enterprise resource planning) systems in order to increase effectiveness and efficiency which could be undertaken within the purview of an existing IFAD regional grant program called APMAS.

1. INTEGRATED LIVELIHOOD SUPPORT PROJECT – State of Uttarakhand

4. **Project Brief:** The proposed project expects to benefit from the learning and institutional capital of the ongoing IFAD-supported ULIPH project and leverage the social capital of the communities to accelerate the process in the new target areas. The project expects to build a strong foundation through strengthening and enabling the empowerment of communities and service providing institutions. The focus would be to promote sustainable and climate resilient agriculture and livelihoods for nutritional and income security and wellbeing. The project will enable communities and households to access markets, service providing institutions, financial services and their rightful entitlements from other government schemes. Most importantly, the project will attempt to build up the collective and entrepreneurial capacity of the household to enable them leverage at least five times what the project invests in each household to give them a leg- up to overcome their poverty.

5. **Possible Geographic Area of Intervention and Target Group:** The state of Uttarakhand, India; approximately 100,000 households in the poorest blocks of Uttarakhand, on a saturation basis, overlapping the existing target areas of IFAD-supported ULIPH project. The target groups shall be smallholder farmers in marginal rainfed lands, in this case, uplands, with particular focus on women and unemployed youth.

6. **Justification and Rationale:** (i) Upland smallholder agriculture faces severe soil depletion and erosion, water shortages, limited access to services and markets and very limited access to non-farm employment. (ii) The region faces extreme vulnerability to climate variability with probable downstream impacts on the Gangetic plains. (iii) Considerable investments have been made by the IFAD-supported ULIPH project creating valuable social capital and learning, which can be drawn upon. (iv) The possibility of building the capacities of communities and institutions to benefit from and access their entitlements through convergence with central and state programs, for improvement in overall well being. (v) Best practices evolved in the project could be replicated and scaled up in other mountainous states.

7. IFAD's comparative advantage is in building on the strengths of an existing good project in the region, which has developed the skills of building the capacities of people's and service providing institutions, has the ability to bring together and coordinate partners to provide holistic programming, and in utilizing the social capital already built up through community level cross learning.

8. **Key Project Objectives** (i) To strengthen and enable empowerment of institutions of the poor and service providing organisations. (ii) To promote sustainable and climate adaptive livelihoods particularly in agriculture but not limited to it. (iii) To provide and facilitate access to financial services and inputs so as to leverage at least 5 times the project's investment in each household. (iv) To promote holistic development through facilitating convergence with state and central programs.

9. **Ownership, Harmonisation and Alignment:** The project proposal is aligned to the state government's policies and programmes and comes with the support of the highest levels. It is also aligned with the current thinking on poverty reduction of the central government and will benefit from convergence with the flagship poverty reduction program of the GOI, the National Rural Livelihoods Mission. There is a strong possibility of cooperation and a possible partnership with the World Bank and with the GTZ, which are already working on related areas in Uttarakhand, with private and public financial institutions, and with knowledge centres like the National Rainfed Area Authority, World Agroforestry Centre, ICIMOD and others. The Government of Uttarakhand has demonstrated its commitment and ownership in the IFAD-supported ULIPH project and has submitted a draft concept note through DEA, supported by concerned line ministries.

10. **Components and Activities:** 1. Strengthening and capacity building of community and service providing organisations. 2. Livelihoods enhancement and development through knowledge transfer, demonstration and support for sustainable and resilient agriculture, horticulture, natural resources management, livestock rearing, community driven biodiversity and forest conservation, eco-tourism, non-farm enterprises, collective infrastructure development and favourable market integration. 3. Development of livelihood support systems, including rural financial services and financial inclusion, provision of business development and incubation services; facilitating convergence with national and state programs. 4. Proactive capture and generation of knowledge through monitoring, evaluation and learning to facilitate replication, scaling up and utilization of social capital.

11. **Costs and Financing:** Preliminary estimates included in the concept proposal received from the Government of Uttarakhand suggest a project cost of Rs. 376 crores or approx $84 million (@$1.00=Rs.45.00), which is 60 per cent of the current PBAS funding available to India for 1010-2012 period, of $141 million. Government contribution can be expected, based on past experience, not only for the project but also through convergence and improved access of a variety of state and central government programmes. Partnerships with World Bank and GTZ may provide further access to funds and benefits.

12. **Organisation and Management:** The project will be implemented by a registered society, AJEEVIKA, established by the Government of Uttarakhand, dedicated to village development. The dedicated project management unit shall include deputed government staff and specialist staff drawn from the open market through competitive hiring. The project's management shall use the services of resource and facilitating NGOs and participating private sector organizations to implement the project. The project will receive implementation and knowledge management support, as necessary, from the India Country Office of IFAD. The project will be jointly reviewed by the Government of India, the Government of Uttarakhand and IFAD, on a periodic basis.

13. **Monitoring and Evaluation Indicators:** The impact of the project will be measured and evaluated against the following indicators: changes in income levels, number of livelihoods, nutrition and anaemia status, extent of scheme and linkage convergence achieved and representativeness and robustness of local governance institutions. These indicators are aligned with the Results, Impact and Management System (RIMS) of IFAD.

14. **Risks:** (i) Changes in mountain agro-meteorology and ecology due to climate variability.

(ii) Delays in funds release from the state to the project
(iii) Not being able to secure the services of competent NGOs and service providers who have and are able to attract and retain competent and motivated personnel
(iv) Difficulty in attracting and retaining competent and motivated government officers to head and manage the project especially in remote areas for the project period.
(v) Appropriation of SHGs/ Federations by other government programs which could overtax and stress their capabilities resulting in sub-optimal performance, social and institutional erosion and even dissolution.
(vi) Changes in policy or delays in the implementation of central and state poverty reduction programmes, reducing the impact of convergence.

15. **Timing:** The project is expected to run from 2013 to 2020 (8 years).

2. INTEGRATED TRIBAL COMMUNITY DEVELOPMENT PROJECT in the State of Jharkhand

16. **Brief Description:** The proposed project expects to benefit from the learning, experience and social capital of IFAD's tribal development efforts in the state of Jharkhand. The project will be implemented by registered societies or agencies established by the state government dedicated to village development.

17. The project proposes to adopt a saturation approach in covering all eligible families in such blocks (geographical spread) as well as in providing optimum resources (widening and deepening the suite of interventions) needed to enable such households to help themselves out of poverty on a sustained basis. The project will mobilize, strengthen and build the capacity of community and traditional organizations, local government bodies and service providing institutions to help them manage their affairs, protect and conserve the environment and biodiversity and ensure access to rightful entitlements of tribal peoples. It will promote nutritional security and wellbeing through sustainable and climate resilient agriculture practices that promote local, traditional foods. It will also promote income generation and enterprises based on common property resources and NTFP, especially traditional medicinal and cosmetic products.

18. The project hopes to generate learning, come up with best practices and effective delivery mechanisms which other agencies can leverage to take tribal development forward. An important element of the project is building the capacity of people and their institutions to drive development and gain access to what is rightfully theirs. The project intends to reach approximately 80000 households in 6-8 blocks of one state and is expected to require $70 million over seven years to implement.

19. **Possible Geographic Area of intervention and target group**: The project is conceptualized for implementation in selected tribal or predominantly tribal blocks in Jharkhand. The target groups shall be tribal communities and Primitive Tribal Groups with a focus on small holder farmers, women and unemployed youth.

20. **Justification and Rationale**: (i) The India Country Program of IFAD has acquired considerable experience working in varied tribal areas of India, in which it has learned about strengthening institutions, building institutional relationships, enabling social capital, and has generated knowledge and best practices which can be leveraged to support tribal community development. (ii) One in eleven Indians are tribals and they are amongst the poorest and most marginalized groups in the country, often living in remote areas. (iii) Tribal areas seem to be susceptible to left wing extremist actions. (iv) Tribal communities depend heavily on bio-diversity and nature based resources (CPRs, forests, agriculture, etc) for their livelihood and these resources are extremely vulnerable to exploitation and climate variability. (v) Tribal communities have greatly restricted access to technology, knowledge, services and markets. (vi) The cultural integrity and indigenous knowledge of tribal communities seem to be at particular risk. (vii) Development efforts in tribal areas may not succeed unless they are integrated and holistic, where mainstream efforts like livelihoods are complemented with natural resources management, tenure security and access entitlements guaranteed by policies and laws specifically targeted at tribal communities. (viii) Tribal communities live in scattered, often remote areas that pose a major challenge to delivering development interventions and services.

21. **Key Project Objectives:** (i)To strengthen and build the capacities of traditional community organizations, local government (PESA) bodies and related service providing organizations to better manage their affairs, to ensure tribal communities their rights and access to entitlements and help resolve conflict and build peace. (ii) To ensure that development efforts are community driven with prior informed consent and are sensitive to the culture, identity and indigenous knowledge of tribal communities. (iii) To enable and facilitate sustainable use of natural resources while protecting ecosystems, preserving biodiversity and securing community-vested intellectual property rights to

indigenous knowledge and local biotic resources. (iv) To promote livelihoods in sustainable and climate resilient agriculture, NTFP, farm and off-farm enterprises and skills-based avocations with fair and favourable market access, while being sensitive to tribal landscapes, lifescapes and foodways. (v) To facilitate financial inclusion and access to financial services, so as to leverage at least 5 times the project's investment in each household. (vi) To ensure convergence with and entitlement to existing state and national programs.

22. **Ownership, Harmonisation and Alignment:** The Project is aligned with the National Tribal Policy (under process) as well as the National Biodiversity Act, National Forest Policy 1988, Protection of Plant Varieties and Farmers Right's Act, Biological Diversity Act of 2002, Forest Rights Act of 2006, and PESA (1996). The learning from the project, the best practices developed and the social capital generated would be of particular use and could be leveraged by other agencies working in tribal areas. The ownership of this project will be with the concerned state government and will be implemented by registered societies or agencies established by the state government, dedicated to tribal development and rural development, cooperating with resource and facilitating NGOs and related knowledge centres.

23. **Components and Activities**: (i) Strengthening and building up capacities of traditional and community based organisations (CBOs), local governance bodies and service providing agencies. (ii) Mobilising and strengthening community action for natural resources management along watershed lines to enable sustainable livelihood activities at the community and household level. (iii) Facilitating access to entitlements of all relevant Acts specific to biodiversity protection, forest rights and tribal concerns. (iv) Promoting sustainable agriculture, horticulture and livestock practices, especially growing of traditional foods through knowledge transfer, learning from indigenous knowledge, skill development, demonstration, facilitation, resource and infrastructure provisioning for nutritional security and increased productivity. (v) Promoting income generation and farm and off-farm enterprises based on improved and sustainable management of common property resources and non-timber forest products, especially traditional medicinal and cosmetic products, in the context of biodiversity and forest conservation, through knowledge transfer, learning from indigenous knowledge, skill development, demonstration, facilitation, resource and infrastructure provisioning. (v). Providing support systems for livelihoods including facilitation of financial inclusion, access to financial services, business development services, aggregation of production surpluses, access to markets, innovation incubation services and convergence with national and state programs. (vi) Documentation of biodiversity (flora and fauna) and indigenous knowledge and facilitation to secure community vested intellectual property (IP) and commercial rights and, in particular, to learn and share traditional adaptation processes to climate variability.

24. **Costs and Financing**: Based on the experience gained so far, it is estimated that the project as proposed, would have to spend around Rs. 37,600/ HH to cover capacity building (Rs. 10,000) and inputs and services (Rs. 25,600) (excluding loans leveraged from FIs and convergence entitlements). Since the program is structured around the idea of resource saturating target blocks, a sum of $70 million would enable the project to cover approx. 80000 HH in 6-8 target blocks and provide a buffer to help the project work in remote and difficult situations (assuming 115 villages/block; 100 eligible HHs/village; 5 persons/HH; $1.00=Rs.45). The project aspires to enable eligible households to leverage financial resources from financial institutions and convergence entitlements equivalent at least 5 times what the project invests per HH.

25. **Organisation and Management:** The project will be implemented by the concerned state government in selected tribal blocks through the state government apparatus tasked with tribal, forest and rural development, using the services of NGOs as required and with implementation support from the India Country Office of IFAD.

26. **Monitoring and Evaluation Indicators:** The impact of the project will be measured and evaluated against the following indicators: changes in income levels, number of livelihoods, nutrition and anaemia status, extent of scheme and linkage convergence achieved and representativeness and robustness of local governance institutions. These indicators are aligned with the Results, Impact and Management System (RIMS) of IFAD.

27. **Risks:** (i) Changes in local ecology, agro-meteorology, hydrology and biodiversity due to climate variability and change. (ii) Delays in funds release from the state governments to the project; from the project to partners and service providers and non-financing or inadequate financing of project beneficiaries by FIs. (iii) Social unrest and extremist violence. (iv) Access to market and technology on fair terms is not secured to the desired extent. (v) Availability of competent and committed persons involved in implementing the project, in all sectors (public and civil society), who will stay for the course of the project. (v) Appropriation of SHGs/ Federations by other government programs which could overtax and stress their capabilities resulting in sub-optimal performance, social and institutional erosion and even dissolution. (vi) Macro-economic shocks such as food price inflation, economic uncertainty and downturns.

Timing: The project is expected to run from 2012 to 2017 (7 years).

Key file 1: Rural poverty and agricultural / rural sector issues

Priority Areas	Affected Groups	Major Issues	Actions Needed
Rural Poverty in General	-Poor smallholder farming households -Landless labour -Agricultural & seasonally migrant labour -Tribal communities -Women -Youth	-Limited land in fragmented holdings -Limited productive assets and poor technology -Very limited access to markets, technology and -financial services and institutions. -Irregular and unstable income flows -Low productivity, limited use of available technology and unsustainable production practices. -Limited opportunities for livelihoods and employment opportunities -Seasonal migration of households -Seasonal migration in search of livelihoods -High level of geographical dispersion in tribal areas -Limited access to cultivable land and secure tenure particularly among tribals. -Low access to basic infrastructure like roads, water supply, irrigation, electricity, post harvest facilities and technology -Nutritional, food and water insecurity -Poor health especially of women, girls and infants (anemia, malnourishment, infant mortality) -Limited access to quality health care -Poor access to sanitation, hygiene and water facilities -Gender Discrimination -Limited access to quality education and vocational training -Social, economic, political, financial exclusion and discrimination. -Low levels of social and institutional capital -Low ability to secure entitlements and hold accountable public services and functionaries.	-Provisioning of livelihoods, business development and employment enhancing services -Investment in rural infrastructure -Improving incomes and surpluses from agriculture and farm based livelihoods -Promotion of viable and sustainable farm and off farm income generating activities including micro, small and skill based enterprises. -Enabling inclusion and access to fair and favourable markets and value chains -Provisioning of financial, technical, insurance and underwriting services -Promoting solidarity groups of women and their federations, empowering them and facilitating their access to information, markets, institutions and resources. -Access to quality health care that is affordable -Improving access to affordable and quality primary, secondary, higher education and vocational training -Strengthening representative, social and gender inclusive community and traditional organizations for self help, self -governance, sustainable production and marketing, community driven development, securing entitlements and holding the system accountable. -Improving access to land, tenure and entitlements particularly in tribal areas. -Promotion of social security and insurance services. -Promotion of the Right To Information Act (RTI) and encouraging its use.

		-Low access to information and media and e-connectivity.	
Rain-fed Smallholder Agriculture in the context of Climate Variability	-Poor smallholder farming households in marginal lowlands & uplands -Tribal Communities dependent on rain-fed agriculture	-Soil degradation and fertility loss - Inadequate productive assets and appropriate tools -Lack of technical knowledge, skills and resources for sustainable agricultural practices. -Poorly managed natural resources affecting water, soil and biodiversity. -Changes in timing of onset and withdrawal of rain as well as erratic precipitation pattern -Unseasonal agrometeorological events that affect survival, growth and productivity of crops and livestock. -Low crop and livestock productivity and output. -Poor access to irrigation facilities -inadequate post harvest infrastructure and favourable access to credit and markets. -Inadequate access to quality planting material and affordable inputs. -Knowledge deficit in regard to sustainable and viable management of smallholder farmsteads.	-Promoting and enabling adoption of SWC measures on a watershed basis. -Promoting biodiversity awareness, conservation and identification of economic and livelihood opportunities. -Access to locale-specific knowledge, best practices regarding sustainable agriculture -Promotion of diversified and mixed farming systems -Access to water for protective irrigation and the skills, knowledge and inputs to optimize output per unit of water used. -Access to quality planting material, agricultural inputs and implements. -Dissemination of knowledge, skills, inputs and resources for IPM,INM and integrated soil moisture management(IMM) -Establishment of infrastructure for storage, sorting, grading, packaging, transportation and communication. -Facilitating favourable access to financial, market and insurance services. -Promotion of the Right To Information Act (RTI) and encouraging its use.
Environmentally Fragile Zones and Degraded Natural Resources	-Poor smallholder farming households in marginal lowlands & uplands -Tribal communities dependent on nature based resources	-Degradation and overexploitation of land resources and biodiversity. -Water scarcity, contamination and declining of quality of water. -Excessive withdrawals, over utilization, misuse and wastage of water -Unsustainable agricultural and grazing practices. -Systematic deforestation, encroachment and privatization and non sustainable use of commons. -Critical shortages of firewood, fodder and biomass.	-Regeneration of land and water resources along watershed lines and sustainable management of ecosystems. - Community driven environmental regeneration and management of natural resources. -Establishment of capacitated , representative and resourced community based and local governance institutions to effectively manage common property resources. -Increased investment in social and economic infrastructure and proper implementation of rehabilitation policies. -Incentives like Payment for Environmental Services

	-Poor migrant herders including tribal herders	-Increasing risk of desertification. -Declining productivity of soils, forests and pastures -Increasing industrialization and mining operations resulting in environmental degradation, social disruptions and unrest. -Inadequate investment and inefficient implementation of watershed and ecosystem development. -Absence of adequate viable livelihood opportunities.	(PES) mechanism to be devised and implemented. - Participatorily building biodiversity, local resources knowledge registers such as envisaged in recent laws passed (NBA, Farmers Plant genetic Rights, etc) and initiatives (Traditional Knowledge Digital Library (TKDL), IPR documentation protocols, etc) -Capacity building, technology support and Involvement of communities in determining sustainable land use, agricultural, grazing, livelihood practices and CPR access and management regimes. -Promotion of the Right To Information Act (RTI) and encouraging its use.
Marginalized tribal communities	-Tribal Communities and primitive Tribal Groups	-Disenfranchisement and loss of control over local resources -Lack of awareness of the risks arising from eco-degradation resulting from unsustainable practices. --Extreme levels of social and political exclusion, poverty, nutritional and water insecurity -Inadequate access to social services (health, education) and to entitlements specifically aimed at tribal communities. -High levels of anemia and under and malnutrition in women and children respectively. -Inadequate land tenure and effective user rights to common property resources, NTFPs, etc -Lack of connectivity and proper infrastructure and service provisioning. -Lack of fair access to markets and systemic exploitation by middle men and functionaries. -Cultural heritage, identity and indigenous knowledge is under threat. -Development and governance mechanisms is effectively under-resourced and often culturally insensitive. -Inadequate implementation of existing	-Study and documentation of traditional adaptive practices and knowledge of biological resources of local communities as well as securing community accruing IPRs. -Implementing the various legislative enactments and entitlements specifically targeting tribal development and welfare. -Promoting transparent, accountable and last mile delivery of governance and developmental services. -Promoting community-based NRM and linking it to household level sustainable livelihoods. -Promoting programs specifically aimed at improving the nutrition status especially of children, girls and women; increasing food and water security; promotion of traditional foods and medicines and access to health, sanitation and education services. -Encouraging inclusive and innovative institutional arrangements that ensure tribals are involved in decisions (prior and informed consent) regarding use/appropriation of natural resources, get fairly compensated and become stakeholders in economic and commercial ventures within . existing within their livelihood and survival space, -Communities are made aware of their entitlements and empowered to secure them; are informed of the challenges confronting them and resourced to accommodate and mitigate them. -Promotion of the Right To Information Act (RTI) and

		laws and entitlements specifically designed for tribals. -Economic and industrial development leading to displacement, disenfranchisement and pauperization of tribals.	encouraging its use.
Gender & demographic issues	-Women -Youth	-Increasing numbers of under educated, under-skilled and unemployed youth leading to migration, frustration and social unrest. -Insufficient opportunities for livelihoods and employment. -Inadequate appreciation and compensation for women's work (household and other work) and discrimination (vis-à-vis males) in terms of access to food, health, education, assets and other resources.. -Lack of effective representation of women's interests, needs and aspirations in traditional community organizations and local governance institutions. -Increasingly skewed sex ratio	-Skill building, entrepreneurship promotion and employability enhancing programs should be undertaken on a massive scale for youth. -Promotion of micro and small enterprises supported by business development services, financial services inclusion and favorable access to markets. -Mobilizing women into organized structures, building their awareness, skills and capacities for empowerment, resource accessing, asset acquisition and income generation. -Supporting capacity building and leadership development programs for women representatives in governance and other bodies as mandated by law. -Promotion of the Right To Information Act (RTI) and encouraging its use.

Key file 2: Organizations matrix (strengths, weaknesses, opportunities and threats [SWOT] analysis)

Organizations	Strengths	Weaknesses	Opportunities & Threats	Comments
Dept. of Economic Affairs, MOF, GOI	-Has an overall perspective of external resource inflows and their convergence with national priorities. -Effective coordination of multiple programs	-Shortage of personnel for the existing workload.	-Can coordinate synergistic engagements and partnerships between various programs and donors.	
Ministry of Agriculture & Cooperation, GOI	-Programs impact the lives of the majority of Indians and the poor. -Has a vast network of agricultural knowledge centers	-Agriculture is a state subject and it can only play the role of coordination, knowledge dissemination, policy and financing.	-Become a Knowledge Management and Capacity Building Centre for sustainable rainfed and small holder farming systems. -Feed into the Ministry needs from the field so as to strategize agricultural research to address farmer problems in an integrated, multidisciplinary manner. -Weak extension system especially for rainfed systems.	
Ministry of Rural Development, GOI	-Primary funders of rural development programs at the state level through centrally supported schemes -It mandate and involvement touch crucial aspects of governance, poverty reduction and livelihoods.	Rural development is a state subject and it can only play the role of coordination, knowledge dissemination, policy and financing.	-IFAD can partner MORD through knowledge and best practices sharing and dissemination. -Convergence and dovetailing with MORD programs at the ground level.	
Ministry of Tribal Affairs, GOI	-Plays a key role in coordinating tribal affairs in Schedule 5 Areas.	-Shortage of funds and personnel. -Weak linkages with and influence on state tribal plans	-Can play a key role in defining policies and overseeing their implementation especially in conflict affected tribal areas. -IFAD can provide inputs for policy dialogue. -Can become a Knowledge Centre for tribal development	
Ministry of Development of North Eastern Region, GOI /	-Plays a key role in coordinating tribal affairs in Schedule 6 Areas. -Coordinates donor programs. -Because of direct linkage to	-Shortages of personnel -Inadequate capacity of organization to utilize available funds.	-IFAD can strengthen the knowledge base of DONER and contribute to building its capacity. -IFAD can provide inputs for policy dialogue.	

North Eastern Council (NEC)	state governments through NEC, it can influence and oversee implementation. -NEC is a high level governance and policy making body			
Ministry of Women & Child Development, GOI	-Has the mandate and resources to impact the lives of women and children -Plays an important role in feminizing development programs	-Shortage of personnel and no state level presence -Inadequate funds -Not considered in popular perception as a core Ministry	-IFAD can support it by providing inputs and field generated learnings for purposes of policy formulation. -Can play an important role in ensuring that the National Food Security Mission can achieve its target of reducing hunger and malnutrition especially among women and children.	
Ministry of Panchayati Raj, GOI	-Key agency to promote and implement the Constitutional Amendments dealing with self governance.	-Shortage of personnel and funds - Inadequate machinery at the state levels and therefore is unable to cope with the enormity of the challenge faced. -Slow effective devolution of resources, authority and personnel to PRIs .	-Can play a major role in empowering the poor through local self governance and PRIs -IFAD can provide knowledge and experience based inputs for policy formulation. -In tribal areas, IFAD can support its mandate through building capacities of PRIs and grounding PESA.	
Ministry of Environment & Forests, GOI	-Has a key role to play regarding Climate Change and enforcing environmental laws -Is well resourced in terms of personnel and funds -Has a high level of environment, climate and wildlife related knowledge. -Has a presence across the country	-Enormity of the task -Politically vulnerable because conservation and environmental protection is seen as coming in the way of development and growth. -Mindset, culture and procedures of the Forest Dept. in involving community still need re-orientation.	-Can promote sustainable development -Implementation of several Acts and entitlements for tribals can make a huge difference to well being of tribals.	
State Governments	-Have significant resources and presence across the states. -Have the mandate and infrastructure to implement all developmental programs.	-The relative size of IFAD's projects does not attract sufficient attention which is reflected in not deputing staff who are up to the challenge and for the	-Innovative approaches and best practices of IFAD can be mainstreamed and up-scaled for the benefit of the poor. -IFAD projects can be used to test innovative approaches in on-going state managed projects	

		required tenure or retaining competent deputed personnel. -Structural rigidities and institutional climate do not facilitate and encourage cooperative partnerships with civil and community organizations.	-Convergence opportunities available for generating synergies and additional benefits to the poor.	
Resource NGOs	-Enormous experience and competencies particularly in building capacities in training, implementation and innovation - A few of them have built up competencies in cutting-edge technologies and have a suite of competencies	-Not widely distributed and have limitations in terms of spread. -Financial resources limit their ability to expand and also build on their potential to upscale.	-IFAD can facilitate their mainstreaming in governmental projects and therefore foster building of partnerships. -RNGOs learn new management systems and approaches which also feed into improving their own programs -RNGOs can be network partner and provide resources for facilitating policy dialogue and change.	
NGO Service Providers	-Have close grassroots contacts and the confidence of the target groups. - Maintain close links with govt. depts and other service providers which facilitate convergence. -Are flexible and can adapt as necessary.	-Most experience high turnover of key personnel -Dependence on project funding leads them to often venture into areas where they do not have adequate competencies. -Many do not have professional management systems institutionalized.	-Can acquire new competencies as project is long term. -Project requirements will enable them to progressively institutionalize professional systems of management. -Partnerships between public and civil society agencies can be very synergistic and fruitful. -Project objectives of inclusiveness and accountability can more easily be realized at the grassroots.	
Private Sector Service Providers	-Provide value-enhancing goods and services. -Are market and technology savvy and can provide/ facilitate market linkages as well as access to new technologies and practices. -Can provide services and presence in project area even after project closure.	-will engage only if profits can be realized -Remote and ill connected areas would not be attractive markets.	-Using project resources, they can develop new service areas and markets or deepen existing engagements. -Can also acquire new competencies, skills and technologies. -Target groups benefit from the market linkages as well as access to technologies and services.	

Key file 3: Complementary donor initiative / partnership potential

Agency	Priority Sectors & Areas of Focus	Period of Current Country Strategy	Complementarity / Synergy / Potential
World Bank	• Maintaining rapid and inclusive growth thru infrastructure development, skills development and agricultural growth • Making development sustainable • Increasing the effectiveness of service delivery	2009-2012	• Skills development, agricultural growth and livelihoods • Capacity building of rural communities especially tribals • Climate Change Adaptation
ADB	• Support for inclusive and environmentally sustainable growth • Catalyzing investments through use of innovative business and financing solutions • Strengthening results orientation and emphasizing knowledge solutions • Climate Change Adaptation	2009-2012	• Climate Change Adaptation
World Food Program	• Improve nutrition and quality of life for the most vulnerable and critical times in their lives • Make sustainable improvements in household food security for the poorest especially for women and children and invest funds for development for long term security. • Strengthen channels for locally produced food grains and support local entrepreneurship • Advocate for eco-restoration through participatory methods and development		• Food for Work • Food for Growth • Food for Life
Food & Agriculture Organization	• Reduce the risk to food security • Strengthen implementation of national programs and missions in		• Small holder farming for sustainable and climate resilient agriculture • Ground water and irrigation management for small holder

	reducing poverty and achieving food and nutrition security. • Piloting innovative approaches in agriculture and rural development particularly ground water and irrigation management •		farming • Development of value chains for small farmers • Technical assistance and capacity building to transfer best practices and learn from successes.
UNDP	• Poverty reduction • Democratic governance • Crisis prevention and recovery • Environment and Energy • HIV and development	2008-2012	• Collaboration in knowledge management through Solutions Exchange • Capacity building of elected representatives of marginal groups, women and Tribals in local government bodies. • Access to justice and legal inclusion • Livelihoods promotion
USAID	• Economic Growth • Health • Disaster Management • Energy and Environment • Opportunity and Equity		• Program linking small and marginal farmers to high value markets, introducing new production and post harvest practices • Program to help farmers reduce fuel costs and conserve water using zero tillage • Program with National Rural Health Mission on reproductive and child health services reaching out to villages.
GTZ	• Sustainable economic development • Energy • Environmental policy • Conservation and sustainable use of natural resources		• Innovative pro-poor approaches to address risks posed by climate change • Social protection of unorganized sector • Vocational skill development for livelihoods and employment
UNIFEM	• Reducing feminized poverty • Ending violence against women • Reversing the spread of HIV/AIDS among women and girls • Achieving gender equality in democratic governance.		• Women's capacity building, empowerment and economic development • Building up the capacities of elected women representatives in local government

Key file 4: Target group identification, priority issues and potential response

Typology	Poverty Level & Causes	Coping Actions	Priority Needs	Support from Other Initiatives	COSOP Response
Smallholder farming households, landless households, rural wage earners and seasonal migrant labour	-Lack of land tenure -Reduced access to natural resources due to degradation -Nutritional insecurity, water scarcity -Inadequate access to health and education. -Inadequate access to entitlements -Poor health particularly in women and children. -Low productivity in agriculture -Lack of access to inputs, fair markets and systematic exploitation by middle men. -Lack of social capital, voice and effective institutional representation.	-Intensification of agriculture where possible -Wage labor -Undertaking small income generating activities -Migration -Remittance dependence -Borrowings and Indebtedness -Discontinuance of schooling for children, reduction in food intake and health expenditure. -Selling /pawning of land, assets and livestock	-Food and Nutrition -Safe potable water, water for irrigation and livestock -Favorable access to inputs and markets -Livelihood and employment opportunities -Access to credit -Access to quality education, skills and health services -Knowledge and skills -Infrastructure, connectivity, electricity and communications. -Insurance and social security nets	-Entitlements from govt. Schemes like MGNREGA, Bharat Nirman, National Old Age Pension Scheme, PDS, SGSY, Agricultural Debt Waiver etc. - Developmental, educational and skill development programs managed by NGOs, charitable and religious organizations, industry and commercial groups and the government.	(i) Strengthen and enable empowerment of institutions of the poor and service providing organizations. (ii) Promote sustainable and climate adaptive livelihoods particularly in agriculture but not limited to it. (iii) Provide and facilitate access to financial services and inputs so as to leverage at least 5 times the project's investment in each household. (iv) Promote holistic development through facilitating convergence with state and central programs.
Tribal Communities and Primitive Tribal Groups	-Inadequate land tenure and effective user rights to common property resources, NTFPs, etc -Disenfranchisement and loss of control over local resources - Lack of connectivity and proper infrastructure and service provisioning. -Reduced access to natural resources due to	-Intensification of agriculture where possible -Wage labor -Undertaking small income generating activities -Hunting , gathering and NTFPs -Migration -Remittance dependence	-Food and Nutrition -Safe potable water, water for irrigation and livestock -Favorable access to inputs and markets -Livelihood and employment opportunities -Access to credit -Access to quality education, skills and health services		(i) Strengthen and build the capacities of traditional community organizations, local government (PESA) bodies and related service providing organizations to better manage their affairs, to ensure tribal communities their rights and access to entitlements and help resolve conflict and build peace. (ii) Ensure that development

	degradation -Nutritional insecurity, water scarcity -Inadequate access to health and education. -Inadequate access to entitlements specifically aimed at tribal communities. -Very limited access to markets, technology and -financial -Poor health particularly in women and children. -Low productivity in agriculture -Lack of access to inputs, fair markets and systematic exploitation by middle men. -Lack of social capital, voice and effective institutional representation. -Cultural heritage, identity and indigenous knowledge is under threat. -Development and governance mechanisms are under-resourced and often culturally insensitive. -Extreme levels of social and political exclusion, poverty, nutritional and water insecurity -Industrial development and mining in tribal lands leading to displacement, disenfranchisement and pauperization. -The most backward groups of people in the country	-Borrowings and Indebtedness -Discontinuance of schooling for children, reduction in food intake and health expenditure. -Selling /pawning of land, assets and livestock -Use of traditional and plant based medicines. -Community safety nets	-Knowledge and skills -Infrastructure, connectivity, electricity and communications. -Insurance and social security nets -Protection of cultural heritage, identity and indigenous knowledge.. -Adequately resourced development and governance mechanisms that are culturally insensitive. -Proper implementation of existing laws and entitlements specifically designed for tribals. -Inclusive institutional arrangements that ensure tribals are involved in decision making (prior and informed consent) regarding use/appropriation of natural resources, get fairly compensated and become stakeholders in economic and commercial ventures in their livelihood and survival space or dependent upon resources therein. -Communities become aware of their entitlements and are empowered to secure them; are informed of the challenges confronting them and resourced to accommodate and		efforts are community driven with prior informed consent and are sensitive to the culture, identity and indigenous knowledge of tribal communities. (iii) Enable and facilitate sustainable use of natural resources while protecting ecosystems, preserving biodiversity and securing community-vested intellectual property rights to indigenous knowledge and local biotic resources. (iv) Promote livelihoods in sustainable and climate resilient agriculture, NTFP, farm and off-farm enterprises and skills-based avocations with fair and favourable market access, while being sensitive to tribal landscapes, lifescapes and foodways. (v) Facilitate financial inclusion and access to financial services, so as to leverage at least 5 times the project's investment in each household. (vi) Ensure convergence with and entitlement to existing state and

			mitigate them. -Promotion of the Right To Information Act (RTI) and encouraging its use.		
Rural women and youth	-Inadequate education, lack of skills and inadequate employment opportunities. -Inadequate opportunities for remunerative livelihoods and employment. -Reduced access to food, health, education, assets and other resources. -Inadequate compensation for work done and satisfactory working conditions. -Social and sexual discrimination -Lack of social capital, voice and effective institutional representation.	-Wage labor -Undertaking livelihood activities -Migration -Remittance dependence -Borrowings and Indebtedness -Discontinuance of studying, reduction in food intake and health expenditure.	-Food and Nutrition -Safe potable water and water for irrigation and livestock -Access to inputs and markets -Livelihood and employment opportunities -Drudgery Reduction, -Access to credit -Access to quality education, skills and health services -Knowledge and skills -Infrastructure, connectivity, electricity and communications. -Insurance and social security nets		-Mobilizing women into organized structures, building their awareness, skills and capacities for empowerment, resource accessing, asset acquisition, income generation, securing entitlements and holding the system accountable - Supporting capacity building and leadership development programs for women representatives in governance bodies as mandated by law - Promotion of viable and sustainable farm and off farm income generating activities including micro, small and skill based enterprises supported by business development services, financial services inclusion and favorable access to markets. -Providing awareness and skills in home economics, health and child care. -Promotion of the Right To Information Act (RTI) and encouraging its use.